الفصل الرابع

حلول طائفية تزيدها تعقيدًا

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

لأن قضية الاحتقان تمثل انزعاجاً كبيراً لدى كل من يعنيه استقرار، وأمن مصر فقد بذلت جهات عديدة جهوداً كبيرة لمحاولة رأب هذا الصدع، والعمل على تهدئة التوتر، والاحتقان الذي يطل برأسه بين الحين والآخر، إلا أنه وللأسف الشديد جاءت هذه الحلول على شكل مسكنات تنتهي بنهاية المفعول، ويعود العرض كما كان، ومن هذه الحلول من وضع دون دراسة، أو صدر من غير المتخصصين ممن لا يدركون حقيقة الأديان، والغريب أن كل الحلول تجاهلت الموقف الديني، والنصوص المقدسة في الإسلام، والنصرانية فكانت هذه الحلول سبباً في زياد عملية الاحتقان، وإنه من المناسب إلقاء الضوء على هذه الاقتراحات ومناقشتها، وبيان إفلاسها، وعجزها عن وضع حل جذري للمشكلة، ومن هذه الاقتراحات:

تغيير المادة الثانية من الدستور

زعم من لا فقه عنده بالماضي، ولا بالحاضر، ولا بالمستقبل أن حالة الاحتقان الطائفي بين المسلمين، والنصارى في مصر سببها المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن: **الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع**، والحقيقة أن المطالبة بإلغاء هذه المادة يعد من أهم أسباب الاحتقان بين أتباع الديانتين[1]، وللأسف هذا المطلب هو أمنية الكثير من النصارى في الخارج، وعدد لا بأس به في الداخل[2] فلم تسلم المادة الثانية من الدستور من مرقص عزيز الذي شبهها بجدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل في فلسطين. وقال عزيز في مقال نشرته مواقع لأقباط المهجر: «**إن تلك المادة اخترعها الرئيس الراحل أنور السادات من أجل أن يقسم المسلمين إلى مؤمنين،**

(١) انظر للمؤلف: المادة الثانية من الدستور وخطر الانفجار الطائفي، مكتبة النجاح، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص٧.

(٢) أمثال: القمص مرقص عزيز خليل كاهن الكنيسة المعلقة، ومايكل منير، وعدلي أبادير، وموريس صادق، ونجيب جبرائيل، وغيرهم كثير.

وكفرة، وأن يحارب خصومه السياسيين من الشيوعيين، والناصريين باسم الدين»[1]. وكعادة أقباط المهجر الصيد في الماء العكر فما أن ألقى الأنبا مرقص المتحدث الرسمي للكنيسة بتصريحاته تلك حتى حدث رد فعل سريع لدى الأوساط الإسلامية، والنصرانية، والعلمانية على السواء. فعدد من أساتذة جامعة الأزهر، وجامعات أخرى، وعدد من المفكرين، والكتاب، والسياسيين الإسلاميين أصدروا بياناً اعتبروا فيه أن الاقتراب من تلك المادة خط أحمر، وفي الإطار النصراني التزمت الكنيسة الصمت إلا أن عدداً كبيراً من وجهاء النصارى رفض هذه المسألة.

على الجانب الآخر فإن أقباط المهجر انتهزوا الفرصة - وهم معروفون بعلاقات بعضهم بدوائر صهيونية، وأمريكية- وافتعلوا ضجة هائلة فمايكل منير رئيس الجمعية القبطية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية أجرى استفتاء على شبكة الإنترنت[2] زعم أنه شارك فيه أقباط من خارج مصر وداخلها، وقال: إن نتائج الاستفتاء تقول إن 99٪ من أقباط المهجر يؤيدون تغيير تلك المادة، و75٪ من أقباط مصر قالوا نفس الشيء، وانتهز مايكل منير ومن على شاكلته الفرصة لعزف الاسطوانة التقليدية حول اضطهاد الأقباط في مصر، والمطالبة بنسبة من الوزراء، وأعضاء مجلس الشعب، وقيادات الجيش، والشرطة، والخارجية، بل وقصر الترشيح في بعض الدوائر على الأقباط فقط مثل: شبرا بالقاهرة، وأسيوط، والمنيا، وبعض دوائر الإسكندرية[3].

وقد تنبه الأستاذ جمال أسعد إلى خطورة هذا المطلب فقال: إن المادة الثانية التي تجعل من الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي، وليس الوحيد للتشريع، وجدت في

(١) جريدة المصريون ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩م.

(٢) من المعلوم أن الاستفتاءات التي تجرى عبر شبكة الانترنت غير دقيقة على الإطلاق حيث يستطيع شخص واحد أن يدخل على موقع الاستفتاء آلاف المرات، ويصوت في كل مرة، هذا على فرض صدق ما زعمه مايكل منير.

(٣) د. محمد مورو: الاختراق الأجنبي عن طريق الأقليات، ص ٥٨-٥٩.

دستور1923م والدساتير الأخرى بصورة، أو بأخرى، وتمثل واقعا دينياً، واجتماعياً، وثقافياً منذ دخول الإسلام مصر، وأضاف لصحيفة (القبس) :«إن طرح هذه المادة للتعديل من قبل قيادات كنسية يعد مؤشراً خطيراً، طائفياً، وسياسياً، ونوعاً من المبالغة في القضية؛ لأن بقاء المادة لا يقيد حرية العقيدة، وطالب القيادات الكنسية بعدم إقحام أنفها في السياسة ضد مصلحة الوطن، ومحذراً من تبني آراء، ومفاهيم أميركية لأقباط المهجر، لا نجني من ورائها إلا تفتيت المنطقة، ويمكن الرد على هذا المطلب الوقح لهؤلاء الذين يتاجرون، ويقتاتون من اشتعال الفتنة بين أبناء الوطن الواحد من خلال وضع هذه الحقائق:

أولاً: كانت مصر تحكم، وتنظم قوانينها من الشريعة الإسلامية الغراء طوال قرون من غير نص حيث لم تكن هناك نصوص دستورية كما هو الحال بالنسبة إلى دين الدولة الرسمي وهو الإسلام، وأصل هذه المادة الدستوري يرد من المادة149 من دستور مصر في سنة 1923م الذي استمر معمولاً به حتى 1953م، وهي المادة الأولى من الباب السادس من الدستور وعنوانه: أحكام عامة، ونصت على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، وكانت شكلت لجنة وضع هذا الدستور في أبريل سنة1922م من ثلاثين عضواً[1] حوالي20٪ منهم

(١)عدا رئيسها حسين رشدي باشا - رئيس الوزارة السابق ونائب- رئيسها أحمد حشمت باشا- وزير المعارف السابق- وكان أعضاؤها الثلاثون من النخب السياسية العليا ذات الاتصال الوثيق بالحكم ورجاله، وهم إما من رجال السياسة المتصلين بالملك، وإما من رجال حزب الأحرار الدستوريين، وهم جلهم من ذوي التعليم، والثقافة غير التقليدية، وليس فيهم من يمكن أن يكون ممثلاً لما نسميه اليوم بالتيار السياسي الإسلامي، وجلهم ذوو تعليم حديث، ونزوع ثقافي آخذ من الفكر الوافد ومدارسه، مثل: علي ماهر، وعبد اللطيف المكباتي، وعبد الحميد بدوي، ومحمد علي علوبة، وعبد العزيز فهمي، وإبراهيم الهلباوي، وفيها من ذوي الثقافة والتعليم الديني الشيخ محمد بخيت المطيعي المفتي الأسبق، والسيد عبد الحميد البكري شيخ الطرق ونقيب الأشراف، والشيخ محمد خيرت راضي، كما كان فيها من المسيحيين يوسف سابا باشا، وقليني فهمي باشا، وإلياس عوض بك، وتوفيق دوس بك،=

أقباط، وواحد يهودي، وأغلب المسلمين لم يكونوا ممن يمكن وصفهم الآن بالتيار الإسلامي السياسي كما ذكر المؤرخ المستشار طارق البشري في مقالة حول هذا الموضوع في أهرام الأربعاء 28فبراير2007م، وكون دين الدولة الرسمي الإسلام يتضمن كون الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع.

قال المستشار طارق البشري :«معنى أن يكون الإسلام دين الدولة الرسمي أن تكون مرجعيتها الفكرية إسلامية، وأن تكون هذه المرجعية الإسلامية إنما تترجح من داخلها الآراء، والاجتهادات لما أورده الدستور من مبادئ أخرى تتعلق بالمساواة، والحقوق، والحريات، وذلك كله في إطار ما تسعه المرجعية الشرعية، وما تتقبله بأي من وجوه الاجتهاد الفقهي المعتبر مما يلائم أوضاع الزمان، والمكان، وتغير المصالح العامة للأمة.

ومعناه أيضاً أن يكون النظام العام الذي تشير إليه القوانين مشمولاً بهذه المبادئ، والقيم، وما تتوافق عليه الجماعة. وسنلاحظ تاريخياً أن النص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، إنما يتضمن إقراراً بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، ومصدرية التشريع تعني مرجعيته، وتشير إلى المورد الذي تستقي منه الأحكام؛ لأن دين الهيئة إنما يعني مصدريتها، وإلا كان النص لغواً[1].

ثانياً: إن هذا الحكم الدستوري ظل مرعياً ضمن التراث الدستوري الأصيل للدولة المصرية على مدى القرن العشرين، وكل دستور كامل صدر في مصر أورد هذا النص بهذا الحكم، دستور1930م (استمر نحو خمس سنوات ثم عاد دستور1923) ودستور1956م في عهد ثورة 23 يوليو1952م، ودستور1964م،

=كما كان عضوا بها الأنبا يؤانس نائب البطريرك وقتها، وهو من تولي البطريركية عقب وفاة الأنبا كيرلس الخامس في سنة١٩٢٧م، واستمر بطريركاً بضع عشرة سنة حتى وفاته، كما كان فيها يوسف أصلان قطاوي باشا من اليهود. المختار الإسلامي: العدد:١٧- صفر١٤٢٨هـ مارس٢٠٠٧م.

(١)أبو العلا ماضي: المسألة القبطية..والشريعة والصحوة الإسلامية، ص١١٦: ١١٧.

ودستور 1971م، ولم يشذ من ذلك إلا دستور 1958م في عهد وحدة مصر مع سوريا؛ لأنه لم يكن دستوراً مكتملاً، بدليل أن مجلسه النيابي كان بالتعيين من رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس البرلمان المصري، والسوري، وقد زال بانفصال سوريا في 1961م.

إن دلالة استمرار النص على دين الدولة الرسمي الإسلام عبر الدساتير المختلفة دلالة مهمة جداً؛ لأن مقارنة هذه الدساتير بعضها ببعض تكشف عن أنه لم يكن ثمة نظام دائم لمصر على هذا المدى، فيما عدا الإقرار بعدد من المسلمات؛ منها أن دين الدولة الرسمي الإسلام كانت هذه الدساتير تتراوح بين النظام الملكي، والنظام الجمهوري، وتتراوح بين الملكية المستبدة 1930م والملكية البرلمانية 1923م، وتتراوح في النظام الجمهوري بين النظام الرئاسي، والنظام القريب من البرلماني، وتتراوح بين نظام الحزب الواحد، ونظام تعدد الأحزاب، وتتراوح بين النظام الاشتراكي القائم على تقييد الملكية العامة، وبين النظام الرأسمالي الذي يطلق حرية الملكية الخاصة، وبين...وبين...إلخ.

ولكن بقيت اللغة عربية، والدين الإسلامي، وهذا يكشف وجه الثبات الذي لا يوجده الدستور، ولكنه لا يملك إلا أن يعترف به، ويكشف عن أنه نص حاكم لغيره وليس محكومًا بغيره، والمعنى هنا يستفاد بالاستقراء العلمي للتجربة التاريخية للأمة ودولتها[1].

ثالثاً: هل صارت مصر إسلامية بقرار السادات؟ إن المادة 2 من دستور 1971م لم يضعها الرئيس السادات من عنده ليكسب شعبية زائفة، ولا كانت مجرد نص مصطنع ليدغدغ به عواطف الجهلة، والنص موجود من 1923م بإجماع واضعيه، وباق أيضاً باستقراء تاريخي كامل، وهو أثبت من غيره إطلاقاً، وهو ليس نصاً يقوم

(١) طارق البشري: حول المادة الثانية من الدستور المصري، المختار الإسلامي: العدد: ١٧، صفر ١٤٢٨هـ مارس ٢٠٠٧م.

به حزب، أو جماعة سياسية من أجل الانتشار، ودغدغة العواطف، ودين الدولة الإسلام يقتضي بذاته الجزم بمصدرية الشريعة الإسلامية للتشريع، وإلا كان النص لغواً، وليس يصح في الأذهان أن يكون أثبت نص في الدستور هو ما يوصف بكونه لغواً، ولا يصح في الأذهان قط أن يقال: إن المجتمع المصري عرف الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع منذ اعتلاء السادات أريكة حكم مصر في1971م، وإنه عرف الشريعة بوصفها المصدر الرئيسي للتشريع منذ شهر مايو سنة 1981م بالتعديل الدستوري الذي أدخله السادات. والسؤال العجيب هو: هل صارت مصر إسلامية بقرار من الرئيس السادات، ولم تكن كذلك قبله؟.

أنا لا أجحد حقيقة أن الرئيس السادات إنما أراد بهذا النص أن يؤلف قلوب المصريين؛ ليتمكن من تعديل الدستور بما يتيح له الترشيح للرئاسة لأكثر من مدتين، ولكن هذا لا يعني أن مصدرية الشريعة الإسلامية كانت أمراً غير وارد، ولا مهم، بل إن محاولته استغلال هذا الهدف الشعبي العام لتحقيق مصلحة ذاتية له في أمر آخر إنما هو إقرار بأهمية هذا الهدف العام، وإلا لما كان سانحاً له أن يؤلف به القلوب.

ونحن نعرف في مناهج تحليل الأحداث التاريخية أن الحدث التاريخي، أو الحدث العام الذي يشمل، أو يؤثر في جماعة كبيرة يندر أن يكون له سبب وحيد، إنما هي مجموعة من الأسباب تتجمع لإحداثه بأثره البعيد، وفي وقت محدد بعينه، وفي مكان معين. هناك ما يمكن أن نسميه وعاء السببية لهذا الحدث، أو مجموعة الأسباب المحدثة له. ونقول أيضاً: إن أمراً حدث عندما توافرت أسبابه، وانتفت موانعه؛ لأن السبب عندما يتوافر يمكن أن يبطله مانع معاصر له، أو لاحق عليه، وتتراوح الأسباب بين الجوهري، والثانوي، وبين العام، والخاص، وكل ذلك يؤثر في تشكيل الحدث، وفي أنواع الآثار التي تترتب عليه.

فمثلاً، اشتعال الحرب العالمية الثانية في سبتمبر1939م، وهي الحرب التي

استمرت على نطاق العالم لمدة ست سنوات، وحطمت مدناً، ودولاً، وقتلت عدداً من البشر يتراوح بين32 و60 مليون شخص، حسب اختلاف التقديرات. هذه الحرب يمكن أن يقال: إن سببها هو احتلال هتلر زعيم ألمانيا النازية وقتها لميناء دانزج التابع لبولندا رغبة في التوسع، والمجد الذاتي للزعيم الدكتاتور، ويمكن أن يقال: إن سببها أن هذا الميناء متنازع عليه تاريخياً بين ألمانيا، وبولندا، ويمكن أن يقال: إن ألمانيا كانت تثأر لنفسها مما فرض عليها من هزيمة في الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918م)، ويمكن أن يقال: إنه صراع عالمي بين الدول الاستعمارية الكبرى حول إعادة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بينها حسب قوتها المتغيرة. وكل هذه الأسباب صحيحة، وإن تجمعها بين سبب خاص، وسبب عام هو ما أدى إلى حدوث الحرب في وقت معين، ومكان محدد، وشمولها للعالم، واستمرارها سنوات.

وبالمثل فإن نص المادة 2 من دستور1971م هو أولاً سار على نهج سوابقه فيما يتعلق بأن دين الدولة الرسمي الإسلام، ونص على مصدرية الشريعة الإسلامية، وهو حكم لا يزيد عن كونه تطبيقاً؛ لأن دين الدولة الإسلام، لأن الدين هو المرجعية، أو المصدرية، والسادات أراد أن يؤلف قلوب المصريين لنفسه بأن يستجيب لمطلب لديهم له هذه الأهمية[1].

رابعاً: النصوص يفسر بعضها بعضًا فنحن عندما نفسر أي قانون، ونستقرئ أحكامه لا ننظر إلى كل نص فيه على حدة، نحن نتفهم كل حكم بما يعنيه، ثم نضع أحكام القانون كلها جنباً إلى جنب؛ لأن كل نص إنما يحد من إطلاق غيره، ولأن المعنى المستفاد من أي نص إنما يتداخل في المعاني المستفادة من النصوص الأخرى؛ ولأن السياق هو الذي يضبط المعنى ويظهر وجه التفسير، واللفظ الواحد يتكشف معناه من موضعه في الجملة، والحكم الواحد تتكشف حدود معناه، وضوابطه من موضعه من الأحكام الأخرى، وهذا ما يطلق عليه تعبير: النصوص يفسر بعضها بعضاً.

(١)السابق.

وطبقًا لهذا المفاد فإن وجود نص المادة الثانية من الدستور بين نصوص هذا الدستور، وبين الأحكام الأخرى المتعلقة بالمساواة بين المواطنين، وإن اختلفت أديانهم، أو مذاهبهم، إنما يجعل حكم الدستور دائراً في تفسير كل نص ما يفضي به النص الآخر، ومن ثم يكون ملزماً - من وجهة النظر الدستورية في تفسير مصدرية الشريعة الإسلامية للقوانين- أن يكون ما هو دستوري من هذه المصدرية ما يتجانس مع مبادئ الدستور الأخرى، وأحكامه الأخرى، وذلك في نطاق ما تسعه مبادئ الشريعة الإسلامية من وجهات نظر.

إن الفقه الإسلامي يقر تعدداً في الآراء، وتنوعاً في الحلول في إطار ما تسعه نصوص الأحكام، وفي هذا التعدد، والتنوع يعرف الفقهاء أن صاحب الولاية يمكن أن يرجح رأياً من هذه الآراء على رأي آخر، فيصير هو الرأي الفقهي الملزم للجماعة، ونحن عندما نحيط الدولة رسمياً بدين الإسلام، ونقرر مصدرية الشريعة في ذات الأحكام الدستورية التي تقر بالمواطنة، والمساواة في الحقوق، والواجبات العامة، والخاصة، نحن بذلك نكون قد أقررنا- بما للدستور من تنظيم الولايات العامة- بأننا ملتزمون دستورياً بتبني الرأي الفقهي الذي تسعه أحكام الشرع الإسلامي، وهو ما يدعم، ويؤكد مبدأ المساواة بين المواطنين، وغيره من المبادئ الواردة بالدستور مما تسعه مبادئ الشريعة

أما إذا أسقطنا هذا الحكم الوارد بالمادة2 من الدستور، فإن الدستور يفقد هذه الصلة الوثيقة بين المبادئ التي يحرص على تثبيتها لدى الجماعة السياسية، وبين مبادئ الشريعة الإسلامية فيما تسعه من أحوال، ومبادئ، ومن ثم لا يقوم هذا الترجيح الذي يملكه ولي الأمر في الجماعة بين ما تحتمله نصوص الأحكام الشرعية، وأحكامها من تباين، وتنوع، واختلاف.

والإسلام، كما نعرف جميعاً، أياً كانت درجة إيماننا به، هو قديم لم يأت به نص دستوري، وهو باق لا يلغيه تجاهل دستوري، ولذلك فإن التعامل معه خير للدولة

بمؤسساتها، وللجماعة بفصائلها من التجاهل له[1].

خامساً: إنه وباعتراف العقلاء أن الإسلام يحتوي على تشريع ينظم حياة الناس، تشريع يصلح في كل زمان، ومكان، تشريع معجز في صيانته لحقوق الإنسان، وتكوين مجتمع مثالي تسعد الدنيا على يديه، فقد جاء القرآن هداية للناس أجمعين، واشتمل على أحكام تشريعية تكفل سعادة العباد في الدنيا والآخرة، وتفي باحتياجاتهم الزمانية، والمكانية بخلاف ما عليه حال قوانين البشر، وشرائعهم التي ظهر عجزها، وما يزال عن معالجة متطلبات البشر، وثبت قصورها عن مسايرة الأوضاع المستجدة بين الحين والآخر، ولذا كان اليهود يحسدوننا على الشمولية فقالوا لسلمان قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ - كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ قَالَ أَجَلْ:(لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ)[2]. والشريعة الإسلامية فيها جانب ديني عند المسلم، وهي عند المسيحي فقه، وأحكام، ووجهات نظر، ومنذ الثلاثينيات من القرن العشرين اعترفت المجامع الفقهية الدولية بها باعتبارها من المدارس في الفقه العالمي، فقد عرفت البشرية في حقب التاريخ ألواناً مختلفة من المذاهب والنظريات، والنظم والتشريعات التي تستهدف سعادة الفرد في مجتمع فاضل، ولكن واحداً منها لم يبلغ من الروعة، والإجلال، مبلغ القرآن في إعجازه التشريعي، دستور تشريعي كامل، يقيم الحياة الإنسانية على أفضل صورة، وأرقى مثال[3]، وصدق الله إذ يقول: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝٩﴾[4].

---

(١)السابق.

(٢)أخرجه مسلم رقم٥٧.

(٣)انظر للمؤلف:القرآن الأمريكي أضحوكة القرن الحادي والعشرين، دار الرضوان، القاهرة، الطبعة الثانية، ص١٣.

(٤)(الإسراء/ ٩).

وتحضرني الكلمة المهمة لعميد كلية الحقوق في فيينا الدكتور شبرك النمساوي: «إنّ البشرية لتفتخر بانتساب رجل كمحمد إليها، إذ إنّه رغم أُمّيته، استطاع قبل بضعة عشر قرنًا أنْ يأتي بتشريع سنكونُ نحنُ الأوروبيين أسعد ما نكون إذا توصلنا إلى قمّته»[1].

وقد فاجأ الدكتور روان وليامز - كبير أساقفة كانتربري، ورئيس الكنيسة الإنجليكانية- المجتمع البريطاني بقوله «...إن تطبيق أجزاء من الشريعة الإسلامية في بريطانيا قادم لا محالة... وإن التطبيق الجزئي لبعض قواعد الشريعة الإسلامية على مسلمي بريطانيا قد يساعد على تحقيق الانسجام في المجتمع». كانت المحاضرة أمام حشد من رجال القانون، والسياسة. وقد دافع د. وليامز عن طرحه بأن الشريعة الإسلامية عبارة عن نظام قانوني كأي نظام آخر يمكن الاستفادة منه في المجتمع البريطاني الذي يضم ملايين المسلمين. وقد أثارت تصريحات رئيس الكنيسة الإنجليكانية عاصفة من ردود الفعل كشفت حالة الاحتقان الموجودة أصلاً في المجتمع البريطاني خصوصاً- وفي الغرب عموماً- تجاه الإسلام.

وبعيداً عن ردود الفعل المتسرعة، فإن ما قاله د. وليامز موجود بالفعل في الشريعة الإسلامية التي تقر للأقليات غير المسلمة أن تحتكم إلى شرعها إذا اتفقت على ذلك، وإلا رجعت إلى الشريعة الإسلامية. وهذا معمول به في مصر الآن، وفي أكثر البلاد الإسلامية، حيث يحتكم غير المسلمين إلى شرائعهم في الأحوال الشخصية على الأقل[2].

بابا الفاتيكان يستغيث بالشريعة الإسلامية

وفي مفاجأة مدوية أعلن بابا الفاتيكان (بنديكت السادس عشر)- أكبر رمز ديني كاثوليكي- الرجل الذي له كلمته المسموعة لدى ثلث نصارى العالم تقريباً- :«أنه

(١) انظر للمؤلف تحت الطبع: قطوف الجنان في الرد على بابا الفاتيكان.

(٢) صحيفة الوسط بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٨م.

لا بديل عن تبني النظام المالي في الإسلام للخروج من الأزمة الاقتصادية.. وقالت صحيفة الفاتيكان :«بأنه يتوجب على البنوك التقليدية أن تنظر إلى المصرفية الإسلامية بعناية فائقة على أنها الحل الأمثل للأزمة المالية العالمية التي تعصف بدول العالم، والتي أطاحت بكيانات مالية عملاقة، وأن استعادة الثقة لهذه الكيانات الاقتصادية العالمية يكمن في تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي في البنوك الغربية[1].

البابا شنودة لا يمانع من تطبيق الشريعة الإسلامية

وتكفينا في هذا المقام شهادة البابا شنودة التي سطرها على صفحات جريدة الأهرام في (6 مارس عام1985م) حيث قال:«إن الأقباط في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً، وأكثر أمنًا.. ولقد كانوا كذلك في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا»..إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة.. فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟»[2].

(١)الغريب أن يصدر هذا الكلام منه بعد أن قام بإلقاء محاضرة في جامعة (ريجينسبورج بولاية بافاريا الألمانية الثلاثاء١٢(/ ٩/ ٢٠٠٦م التاسع عشر من شعبان/ ١٤٢٧هـ) كان عنوانها:« الإيمان والعقل والجامعة ذكريات وانعكاسات» ودار مضمونها حول الخلاف التاريخي، والفلسفي بين الإسلام، والمسيحية في العلاقة التي يقيمها كل منهما بين الإيمان، والعقل، واستشهد بهذه المناسبة بكتاب يفترض أنه للإمبراطور البيزنطي (مانويل الثاني١٣٥٠هـ/ ١٤٢٥م) وفي هذا الكتاب الذي يحمل عنوان (حوارات مع مسلم المناظرة السابعة)، وقدمه، ونشره في الستينيات عالم اللاهوت الألماني اللبناني الأصل: (تيودور خوري) من جامعة مونستر، يعرض الإمبراطور الحوار الذي أجراه بين (١٣٩٤و١٤٠٢م) على الأرجح مع علامة فارسي مسلم مفترض، يقول:« أرني ما الجديد الذي جاء به محمد؟ لن تجد إلا أشياء شريرة، وغير إنسانية، مثل أمره بنشر الدين- الذي كان يبشر به- بحد السيف!» وقد وفقني ربي للرد على كذبه وافترائه في كتابي قطوف الجنان في الرد على بابا الفاتيكان يسر الله نشره.

(٢)د. محمد عمارة: أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر، ص١٤.

سادساً: لم تكن مصر - حفظها الله- بدعاً من الدول فمعظم دول العالم تنص في دساتيرها على هويتها الدينية[1]، بل تصرح بالمذهب الذي هو جزء من الدين، وهذا بعض ما جاء في النصوص الدستورية، والمواثيق الأساسية الغربية مما يؤكد ما قلت آنفاً:

*جاء في (المادة1) من دستور اليونان: المذهب الرسمي لأمة اليونان هو مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية!.

*وفي (المادة47) منه: كل من يعتلي عرش اليونان يجب أن يكون من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية!.

*وجاء في (المادة1/ بند5) من دستور الدانمرك: يجب أن يكون الملك من أتباع الكنيسة الإنجيلية اللوثرية!.

*وفي (المادة1/ بند3): إن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة المعترف بها في الدانمرك!.

*وجاء في (المادة 9) من الدستور الأسباني: يجب أن يكون رئيس الدولة من رعايا الكنيسة الكاثوليكية!.

*وفي (المادة6): على الدولة رسمياً حماية اعتناق وممارسة شعائر المذهب الكاثوليكي باعتباره المذهب الرسمي لها .

*وفي الدستور السويدي (المادة4): يجب أن يكون الملك من أتباع المذهب الإنجيلي الخالص!. وفيه: يجب أن يكون أعضاء المجلس الوطني من أتباع المذهب الإنجيلي.

(١)من الدول الإسلامية التي تنص في دستورها على الهوية الدينية: أفغانستان- البحرين- وبروناى- إيران- والمالديف- موريتانيا- عمان- باكستان- السعودية- واليمن - بنجلاديش - العراق- الأردن – الكويت- ليبيا- ماليزيا- المغرب- قطر- تونس- الإمارات- الجزائر.

*وفي الأرجنتين: تنص (المادة2): إن على الحكومة الفدرالية أن تحمي الكنيسة الرسولية!.

*وجاء في وثيقة الحقوق في انجلترا (المادة7): يسمح لرعايا الكنيسة البروتستانتية بحمل السلاح لحماية أرواحهم في حدود القانون! وفي ذات الوثيقة (المادة 8): لكاثوليكي أن يرث، أو يعتلي العرش البريطاني!.

*وفي (المادة3) من قانون التسوية: على كل شخص يتولى الملك أن يكون من رعايا كنيسة إنجلترا، ولا يسمح بتاتاً لغير النصارى، ولا لغير البروتستانتيين أن يكونوا أعضاء في مجلس اللوردات، ويعتبر ملك بريطانيا حامياً للكنيسة البروتستانتية في العالم!».

فقد أوردنا ذلك لنبين لهؤلاء الفتانين أن النص على الدين في الدستور كما هو معمول به عند المسلمين، معمول به عند غير المسلمين، ويصير المتحدث، أو الداعي لإلغاء النص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور هو بمثابة من يتلاعب بالنيران، فيكون هو أول من تسعر به هذه النار، ويكون من يتابعه، ويشايعه وقود هذه النار.

سابعاً: خير من يجيب عن هذا المطلب هو البابا شنوده نفسه فقد رفض علانية تنفيذ حكم القضاء بالتصريح بالزواج الثاني للنصارى، وأعلن صراحة (أنا لا أستطيع أن أخالف الكتاب المقدس!!)، فهل من العدل، والمنطق أن نعتبر تمسك البابا بكتابه المقدس إيماناً، وتحضراً، وعدم انتقاص للدولة المدنية، وأن نعتبر مطالب المسلمين بالتمسك بكتابهم المقدس (القرآن) تطرفاً، وإرهاباً، وانتقاصاً من حقوق المواطنة، وهدماً للدولة المدنية؟!!.

ثامناً: لا توجد دولة في العالم يتم فيها تحديد النظام القانوني للدولة بناء علي رغبة الأقلية- أياً كانت دينية، أو عرقية- وحقوقهم تكون في عدم إجبارهم علي ما يخالف عقيدتهم، وفي حفظ حقوق الإنسان، ومساواة جميع المواطنين في الحقوق،

والواجبات، أما النظام القانوني للدولة فتختاره الأغلبية في إطار نظام ديمقراطي سليم، والسؤال: هل يستطيع المسلمون في فرنسا وهم أكثر عدداً من النصارى في مصر أن يعترضوا، أو يغيروا من القوانين الفرنسية العنصرية الظالمة للمسلمين كقانون حظر الحجاب؟.

تاسعاً: إن هذا المطلب يثير الكراهية بين أبناء الوطن الواحد لأنه يشعر المسلمين بأن عليهم أن يتخلوا عن شريعتهم حتى يمكن أن يعيشوا في سلام مع الأقباط، وهذا ثمن باهظ لا يقبل مسلم أن يدفعه، ويوقع الخلاف الدائم بين المسلمين، وغلاة العلمانيين الذين يُنادون بهذا الطلب، رغم اشتراك الجميع في الإسلام؛ لذلك فالذكاء السياسي يحتم علي الأقباط اتخاذ موقف حيادي تجاه هذا الطلب، ويكفي جداً أن يطبق القانون (أي قانون) علي جميع المصريين بغض النظر عن دينهم، أو عرقهم ففي هذا تحقيقاً للمواطنة.

عاشراً: لا نعرف تشريعاً واحداً صدر في مصر بعد دستور 1971م يحتوى على أقل قدر من شبهة التمييز بين المسلمين، وغير المسلمين، أو على أن الدولة في مصر قد تحولت إلى دولة دينية يحتل فيها غير المسلمين مرتبة ثانية.

حادي عشر: أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية، والجنائية بالقاهرة عام1985م بحثاً تحت إشراف الدكتور أحمد المجذوب- رئيس المركز في ذلك الوقت- أفاد أن98٪ من المسلمين و68٪من النصارى يوافقون على تطبيق الشريعة الإسلامية؛ بل والحدود الإسلامية، وهكذا فإن مطلب الشريعة الإسلامية كمرجعية هو مطلب مصري عام، وصحيح أن أقباط 1985م غير أقباط2010م فقد مرت كثير من المياه تحت الجسر، وتغيرت أمور كثيرة بسبب الاستقطاب الطائفي، إلا أن القدر المتيقن منه أن هناك نسبة لا بأس بها من النصارى لا تزال على موقفها من مرجعية الشريعة الإسلامية.

وفي الحقيقة فإنه من الممكن أن نقول ببساطة: إن الذين يقفون مع المشروع

الوطني المناهض لأمريكا، وإسرائيل من إسلاميين، وقوميين، بل ويساريين، ونصارى هم مع مرجعية الشريعة الإسلامية على أساس أن الشريعة الإسلامية هنا تحقق نوعاً من الممانعة الحضارية، وتحقق نوعاً من الاستقلال، وتعني عدم الخضوع الحضاري، والتشريعي، والثقافي للحضارة الغربية، والأمريكية، والصهيونية، وأن الذين يقفون مع المشروع الأمريكي الصهيوني من كل الاتجاهات السياسية هم ضد مرجعية الشريعة التي تعطي الحق لغير المسلم للتحاكم إلى قانونه الخاص« في الأحوال الشخصية مثلاً كما هو معمول به في مصر»، إلا إذا طلب هو غير ذلك.

وبديهي أن مطلب مرجعية الشريعة هو مطلب شعبي عام، لا تصل قضية أخرى إلى القدر الذي يتمتع به من التأييد، ومن ثم فإن الليبراليين والديمقراطيين- إن كانوا كذلك حقاً - فإن عليهم احترام اختيار الشعب، فإذا كانت الشريعة واجب شرعي بالنسبة للمسلم فإنها- حتى بمقاييس الليبرالية- مطلب شعبي، ومادام الشعب في رأيهم مصدر السلطات فلماذا لا يحترمون تلك الرغبة الشعبية؟ [1].

***

إلغاء خانة الديانة من البطاقة

على الرغم من أن ممثلة المجلس القومي لحقوق الإنسان- لم تفلح في إقناعنا بجدوى حذف خانة الديانة، خاصة حين سُئلت أكثر من مرة من أكثر من طرف، وذلك أثناء استضافتها في برنامج العاشرة مساء[2]: هل يضمن هذا الإجراء القضاء على التمييز على أساس ديني؟.

فكانت إجابتها دائماً: لا هذا إجراء رمزي!!. فبما أن هذا الإجراء رمزي كما يقولون لماذا نشغل أنفسنا به وهو- باعتراف المدافعين عنه- لن يقضي على التمييز!!

(١)) د. محمد مورو: الاختراق الأجنبي عن طريق الأقليات، ص٥٨- ٥٩.

٢)على قناة دريم2 حلقة بتاريخ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦م.

ولماذا يرفض البعض الإقرار بأن موضوع التمييز يحتاج لشيء بسيط للغاية لكنه حيوي جداً في نفس الوقت، وهو تفعيل القانون الذي يضمن لكل صاحب حق ضائع أن يحصل على حقه!! ولماذا نحل مشاكلنا بطريقة الكنس تحت السجّادة، ونفكر في التغلب على التمييز من خلال إجراء شكلي، ورمزي لا يقدم، ولا يؤخّر، ولا نتعامل مع المشكلة من جذورها، ونتعامل فقط مع الأعراض.

وعلى الرغم من أن ممدوح نخلة رئيس مركز كلمة لحقوق الإنسان قد طالب بحتمية إلغاء خانة الديانة من البطاقة الشخصية، أو الرقم القومي إلا أن نخلة قال لموقع «ولاد البلد» في تصريح خاص إن إلغاء خانة الديانة لن يقضى على التمييز بين الأقباط، والمسلمين في مصر!!.

ومن جانبه أكد اللواء د. حازم الحاروثي- ممثل وزارة الداخلية- أن الوزارة تطبق الدستور، والقانون، الدستور ينص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وأن الإسلام لا يعترف إلا بالأديان السماوية الثلاثة، والقانون يلزم بكتابة الديانة في البطاقة الشخصية، وأشار إلى أن وجود خانة الديانة يسهل أموراً كثيرة في الأحوال الشخصية، والزواج، والميراث، والوفاة كما أنها تساعد في كشف هوية بعض المتورطين في حوادث الإرهاب.

وقال المستشار سناء خليل- مساعد وزير العدل-:«إنه لا يجب أن تخلط بين جواز السفر، والبطاقة الشخصية فالأول يتم التعامل به في الخارج، أما البطاقة فتتعلق بالتعاملات داخل مصر، ووجود خانة الديانة ضروري، وأكد أنه لا خلاف مطلقاً علي حماية حقوق المواطنة بكل معانيها.

وأكد علي حماد- ممثل وزارة الشئون القانونية، والمجالس النيابية- أن الدستور يرسخ حقوق المواطنة بلا تمييز، وذلك لحرصه علي تدين المواطن، واعتزازه بدينه قدر اعتزازه بوطنيته، وقال : إن إلغاء الديانة قد يصلح في بعض الدول التي تنتهج

فكراً علمانياً يفصل بين الدين، والدولة[1] عكس الواقع في مصر، وأكد أن الدعوة لإلغاء خانة الديانة لا تقوم علي سند قوي، وهذه الدعوة تحركها مشاعر، وأحاسيس تخطت الهدف، ومن الأجدى التفكير في أساليب واقعية تبعث روح التعايش السلمي بدلاً من اتخاذ إجراءات تعقد الأمور.

والمؤكد بأن بالدستور الكثير من المواد التي تدحض حجية أصحاب الرأي الذي يطالب بإلغاء الديانة من الهوية الشخصية كما تنص المادة46 على حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، والمادة 9 التي تنص على أن الأسرة أساس المجتمع، وقوامها: الدين، والأخلاق، والوطنية، مشيراً إلى أن إلغاء خانة الديانة من بطاقة الهوية في دول الغرب يرجع إلى ما تنتهجه هذه الدول من فكر علماني يفصل بين الدين، والدولة عكس الواقع المصري حيث أن المواطن باختلاف عقائده متدين، ويعتز بقيد ديانته ببطاقة هويته، وبالتالي فإثبات الديانة ليس تمييزاً لطائفة على أخرى، وإنما هو إقرار واقع.

إن إلغاء الخانة يثير العديد من الإشكاليات الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية من: الزواج، والطلاق، والميراث، والدعوة لإلغاء خانة الديانة لا تقوم على سند

(١)أفادت وكالة أنباء الأناضول بأن حزب «الحركة القومية» اليميني المعارض في تركيا رفض خطة وصفها بأنها «خطيرة» تسمح للمواطنين الأتراك بعدم ذكر ديانتهم في بطاقات الهوية التي تصدرها الدولة، وقال نائب زعيم الحزب محمد ساندير «إننا نمثل أولئك الذين لن يقبلوا كل شيء يطلبه الاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أن هذه الخطوة تهدف على ما يبدو إلى إعطاء مزيد من الحقوق لجماعات الأقلية. ويبحث البرلمان التركي حالياً إدخال تعديلات بسيطة على القانون الخاص ببطاقات الهوية من أكثرها إثارة للجدل حذف خانة الديانة من البطاقات. ويتعين على الأتراك حالياً ذكر الديانة التي ينتمون لها في بطاقات الهوية حتى ولو كانوا في الواقع لا يؤمنون بأي دين، وتأتي التعديلات المقترحة في إطار سلسلة إصلاحات قانونية لكي تتماشى تركيا مع قوانين الاتحاد الأوروبي الذي تسعى للانضمام لعضويته. جريدة الشرق الأوسط الأربعاء٣٠ محرم١٤٢٧هـ١ مارس ٢٠٠٦م، العدد ٩٩٥٥.

قوى، وأن الدفع في شبهة عدم الدستورية في ضوء ما تنص عليه المادة 40 من الدستور[1] هو دفع غير سديد، وإنما هذه الدعوة تحركها مشاعر، وأحاسيس تخطئ الهدف، ومن الأجدى التفكير في أساليب واقعية تبعث روح التعايش السلمي بدلاً من اتخاذ إجراءات تعقد من الأمور»

المفاسد المترتبة على إلغاء خانة الديانة:

ولعله لا يكون خافياً أن الإقدام على هذا العمل- إلغاء خانة الديانة- سوف يترتب عليه الكثير من المفاسد مع أنها لا تؤدي للغاية التي أرادوها، ومن هذه المحاذير:

* تسخين الجدل بشأنها يفسر على أنه ليس سوى محاولة لفرض تغييرات فوقية تستهدف المجتمع من خلال ضغط الاتجاه القبطي، والعلماني على الحكومة لإصدار قوانين معينة، أو إجراء تغييرات دستورية محددة.

* إحداث مشكلات قانونية خاصة بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية طبقاً للقوانين المعمول بها في مصر، خاصة المادة الثالثة من القانون رقم 1 لسنة 2001م التي تنظم مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين؛ حيث أنه لا يوجد قانون موحد للفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين كل المصريين مما يدعوا إلى ضرورة التمسك بهذه الخانة: فتشريع الطلاق، والزواج، والميراث، والحضانة في الإسلام يختلف عنه في المسيحية كما هو معلوم.

* إن الإعلان عن الديانة هو جوهر الحرية الدينية، وليس حذفها الذي يؤكد فشلنا في قبول ثقافة الآخر، وليس للقضاء على التمييز كما يدعى أصحاب هذه المبادرة، ومع هذا فمن السهل التعرف على هوية الشخص الدينية من خلال طرق

(١) نص المادة: 40: المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق، والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة.

عديدة:

- **الصلاة وبيوت العبادة:** فالمسلمون لا يصلون في كنيسة، والنصارى لا يصلون في مسجد.

- **حمل الرموز الدينية:** فالمسلم لا يحمل صليباً، والنصراني لا يحمل رمزاً إسلامياً.

- **رسم الصليب:** فمن الطقوس الدينية عند النصارى رسم الصليب على اليد، ولا يعد مسلماً من يفعل هذا.

- **الهدي الظاهر:** يتميز المسلم بهدي ظاهر عن النصراني يتمثل في لحيته، وأثر في جبهته من أثر السجود، ولا يختلف اثنان أن الشخص الملتحي من غير رجال الدين 99٪ مسلماً. كما أن هناك اختلاف بين في ثياب رجال دين المسلمين، والنصارى.

- **الحجاب:** وعلى الرغم أن الحجاب مأمور به في الديانات السماوية إلا أن 100٪ من المحجبات مسلمات[1].

- **الأسماء:** فهناك الكثير من الأسماء التي لا يمكن أن تشترك بين الديانتين، فمحمد، أحمد، ومحمود، وعلي، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وفاطمة، وخديجة،

(١) في اليهودية: دعت التوراة للحجاب، فجاء في سفر التكوين، (إصحاح ٢٤/ ٦٤-٦٥): «ورفعت برقعة عينيها فرأت الحق فنزلت عن الجمل، وقالت: للعبد من هذا الرجل الماشي في الحقل للقائنا؟ فقال العبد: هو سيدي، فأخذت البرقع وتغطت». وفي النصرانية تأكد وجوب الحجاب من عدة أدلة، وشواهد، ونصوص تحث على الحجاب، وعدم التبرج، ووجوب التزام الحشمة، والتفرغ لإدارة البيت، والأسرة، من ذلك رسالة بولس يقول فيها عن النساء: «وأمّا كلّ امرأة تصلّي أو تتنبّأ ورأسها غير مغطّى فتشين رأسها لأنّها والمحلوقة شيء واحد بعينه. إذ المرأة إن كانت لا تتغطّى، فليُقص شعرُها». وفي (١كورنث١١: ٣٠) «احكموا في أنفسكم: هل يليق بالمرأة أن تصلّي إلى الله وهي غير مغطّاة؟!».

وعائشة. وأسماء، وإسراء...أسماء لا يمكن أن يحملها نصراني: أو نصرانية، ويسوع، ومايكل، وبطرس، وجرجس، وحنا، وميخائيل، وبيتر، وجورج، وبيشوي، وجورجيت، وكيرلس، وتادرس،....أسماء لا يمكن أن يحملها مسلم، أو مسلمة، وإذا كانت هناك الأسماء مشتركة[1] فعند أول أجازة في مناسبة دينية نُصرانية ينكشف الأمر، ترى ماذا تصنع منظمة حقوق الإنسان في هذه الأمور؟ هل ستصدر توصياتها بإصدار تشريعات تمنع من:

- حمل الرموز الدينية، ورسمها على اليد!.
- تجريم، وتحريم التسمي بالأسماء المميزة للدين!.
- تجريم، وتحريم إعفاء اللحى، والحجاب!.
- طمث، وإخفاء أثر الصلاة في جبهة المسلم!.

ولا أستبعد بتوصية بجعل بيوت العبادة مشتركة، ومباحة للجميع!!، وهكذا نزيد المسألة تعقيداً بسبب عدم وضع الحلول الناجعة، والمفيدة.

* إن إلغاء خانة الديانة من البطاقة يصب فقط في خدمة هؤلاء الذين يزعمون كذباً، وزوراً أن النصارى في مصر يزيدون عن ١٥٪ فإذا ما طالبنا بعمل حصر دقيق، وأمين لن نستطيع لأن الأوراق الرسمية قد غاب عنها تحديد الهوية الدينية!!.

المطالبة بتغيير اسم جمهورية مصر العربية

من الحلول الساذجة، والتي تؤجج الاحتقان بين أبناء الوطن الواحد محاولة بعض جيوب النصارى في الداخل، والخارج بين الحين، والآخر المطالبة بتغيير الاسم الرسمي لمصر من: جمهورية مصر العربية ليتم اختصاره إلى «جمهورية مصر»

(١)يشترك المسلمون مع النصارى في الكثير من الأسماء: كإبراهيم- يوسف- عيسى - عبدالله - مجدي- صبري- إيهاب- السيد- توفيق- نصر- صموت- أشرف- عاطف- ماهر- فايز- نادر- نسيم- هالة- مديحة- منى- مريم-جيهان- سها- ناهد- نها...

فقط!!. ومثل هذه المطالبات تؤدي إلى استفزاز مشاعر المسلمين.

فبعض النصارى في الداخل، والخارج يقولون بأن المسلمين دخلاء، ومحتلون جاءوا مع الجيش الإسلامي، ولابد أن يرحلوا.. وتعقد هذه الجماعات مؤتمرات تقول فيها ذلك علناً بدعم معروف، ومكشوف من منظمات يهودية، وصهيونية، وأمريكية، وكنسية غربية، ووصل الأمر بهؤلاء إلى حد تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة بدعوى وجود اضطهاد في مصر للنصارى، كل هذا بالطبع يترك بصمات من المرارة لدى المصريين عموماً، والمسلمين منهم خصوصاً تجاه الكنيسة المصرية؛ لأن هذا الإحساس يزيد الاحتقان الطائفي ليصبح جواً عاماً من الغيظ، وعدم الثقة بين الطرفين، سيعبر عن نفسه يوماً بطريقة غير سوية إذا لم يتم علاجه[1].

وهذا التيار ليس وليد اليوم، بل هو تيار قديم يطفوا على السطح أحياناً، وينزل إلى القاع في أحيان أخرى حسب الظروف، والمناخ.

وهذا التيار الطائفي- العنصري- الانعزالي« يسعى إلى تغيير هوية مصر، وخلعها من المحيط العربي الإسلامي، واستبدال اللغة القبطية باللغة العربية، وتسويد النصرانية فيها بدلاً من الإسلام.. أي بدأ البعث، والإحياء لمشروع المعلم يعقوب حنا من جديد!..نعم.. بدأ تخلق هذه النزعة الطائفية، والسعي إلى تحقيق هذا الحلم- الذي يبدو مجنونًا!-.. وتناثرت، وتراكمت وتكاملت – في الطائفة الأرثوذكسية- تحديدًا- الأفكار، والوقائع التي تقود في هذا الاتجاه..اتجاه تفتيت مصر، وتغيير هويتها القومية والحضارية.. والارتداد بها إلى الوراء أربعة عشر قرنًا!..- فيكتب القمص سرجيوس (1883-1964م) في مجلة المنارة - بتاريخ 6/ 12/ 1947م – يقول:**«إن أرض الإسلام هي الحجاز فقط، وليست البلاد التي يعيش فيها المسلمون!»**

(١)شبكة الأخبار العربية محيط،٤ شوال١٤٣٠هـ/ ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٩م.

* ويعترف نظير جيد- في مقال له بمجلة مدارس الأحد- بتاريخ يناير سنة 1952م- بتزعمه لجماعة ذات نزعة طائفية سنة 1948م- العام التالي لتخرجه من الجامعة!- حتى لقد ذهب إليهم- أي إلى جماعة نظير جيد- نجيب إسكندر باشا- وزير الصحة في حكومة النقراشي باشا (1305-1368هـ 1888- 1948م) قائلاً لهم- كجماعة-:«الحساب من تعملون؟!.. أنتم تهددون وحدة العنصرين!».

كما يعلن نظير جيد - في هذا المقال-:«إن المسلمين قد أتوا وسكنوا معنا في مصر!- أي أن المسلمين المصريين جالية محتلة لمصر منذ أربعة عشر قرنًا![1] .

* وفي أول شهر توت رأس السنة الفرعونية- وعيد الشهداء عند الأرثوذكس سنة (1669ق-11 سبتمبر سنة 1952م) تتبلور هذه النزعة الطائفية العنصرية الانعزالية في (جماعة الأمة القبطية) التي استقطبت خلال عام واحد92.000 من شباب الأرثوذكس..والتي أعلنت عن مشروع قومي، وليس مجرد مطالب لأقلية دينية، أعلنت:أن الأقباط يشكلون أمة[2].. ويطلبون حذف النص الدستوري الذي يقول : إن الإسلام دين الدولة...! وإن اللغة العربية هي لغتها!.. وذلك ليكون الدستور مصريًا.. وليس عربيا، ولا إسلاميا.. وإعلان أن مصر كلها أرضنا التي سلبت منا بواسطة العرب المسلمين منذ 14 قرنًا.. وأننا سلالة الفراعنة.. وديانتها هي المسيحية، وسيكون دستورنا هو الإنجيل.. وتكون لغتنا الرسمية هي اللغة القبطية..وكان لهذه الجماعة علمها وزيها الخاصين بها.. وكان المعلم يمثل صليبًا منصوبًا في الإنجيل.. كما كان لها نشيد خاص تنشده في جميع الاحتفالات، والاجتماعات.. كما افتتحت في المحافظات

(١)انظر نص هذا المقال في كتاب: د. سليم نجيب:الأقباط عبر التاريخ- تقديم: مجدي خليل، طبعة القاهرة. دار الخيال، 2001م.

(٢)قال الدكتور محمد عمارة: لقد لاحظت استخدام «بونابرت» مصطلح «الأمة القبطية» في مراسلاته مع خونة النصارى الذين تعاونوا معه.. وكذلك استخدامهم لهذا المصطلح- انظر: عادل جندي: المخططات الخطيرة - صحيفة «وطني» في٢/ ٧/ ٢٠٠٦م.

مدارس لتعليم اللغة القبطية بالمجان!![1].

لقد اجتمعت الأمة، وأجمعت- بدياناتها المختلفة: الإسلام، والمسيحية، واليهودية- وتياراتها الفكرية المتنوعة – إسلاميين، وعلمانيين- على الهوية «العربية الإسلامية» لمصر..وتم النص على ذلك في دستور سنة 1923م :«الإسلام هو الدين لرسمي للدولة.. واللغة العربية هي لغتها الوطنية، والقومية»..

- وأعلن ابن مصر البار مكرم عبيد (1889-1961م)- وهو أحد أبطال ثورة سنة 1919م وقادتها- عن عروبة مصر والمصريين- حتى قبل قيام جامعة الدول العربية سنة 1945م- فكتب سنة 1939م يقول: «المصريون عرب..وتاريخ العرب سلسلة متصلة الحلقات، لا، بل هو شبكة محكمة العقد..ورابطة اللغة، والثقافة العربية، والتسامح الديني هي الوشائج التي لم تقضمها الحدود الجغرافية، ولم تنل منها الأطماع السياسية منالاً، على الرغم من وسائلها التي تتذرع بها إلى قطع العلاقات بين الأقطار العربية، واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي. وأبناء العروبة في حاجة إلى أن يؤمنوا بعروبتهم، وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبني حضارة زاهرة. نحن عرب، ويجب أن نذكر في هذا العصر دائمًا أننا عرب، وحّدت بيننا الآلام، والآمال، ووثّقت روابطنا الكوارث، والأشجان، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان، نحن عرب من هذه الناحية، ومن ناحية تاريخ الحضارة العربية في مصر، وامتداد أصلنا السامي القديم إلى الأصل السامي الذي هاجر إلى بلادنا من الجزيرة العربية.. فالوحدة العربية حقيقية قائمة موجودة لكنها في حاجة إلى تنظيم، فتصير كتلة واحدة، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة..»[2].

هكذا تحدث مكرم عبيد باشا -حديث العالم- عن عروبة مصر، والمصريين

(١)د. سليم نجيب:الأقباط عبر التاريخ، ص١٨٤و١٨٥.

(٢)مجلة الهلال، عدد إبريل سنة ١٩٣٩م.

حضارة.. بل ومن ناحية الجنس، والعرق.. فالأصل القديم للمصريين سامي.. وهم قد تواصلوا مع الساميين العرب الذين هاجروا إلى مصر في التاريخ السابق على ظهور الإسلام[1].

كما تحدث - سياسيًا- عن الوحدة العربية، التي يجب أن تجعل كل أوطان العالم العربي «جامعة وطنية واحدة..».

وهذه الحضارة التي أسهمت مصر في بنائها، وبلورتها، والتي تنتمي إليها هي «عربية.. إسلامية».. وعن إسلامية مصر الوطن، والحضارة أعلن مكرم عبيد فقال «نحن مسلمون وطنًا، ونصارى دينًا.. اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن أنصارًا.. واللهم اجعلنا نحن نصارى لك، للوطن مسلمين»[2].

* نعم.. حدث هذا بفعل تأثيرات ثورة سنة١٩١٩م..وتطلع الكثيرون إلى مستقبل تتجاوز فيه الأقلية الأرثوذكسية شباك الغواية الاستعمارية.لكن قطاعات مؤثرة من نخب هذه الأقلية قد ظلت متطلعة إلى السير على ذلك الطريق.. طريق الغواية الاستعمارية.. والاستعانة بالغرب- وخاصة الثقافي والحضاري (أي التغريب)- لإلحاق مصر بالغرب، وتحويل رسالتها و«بوصلتها» لحضارية عن قبلة «العروبة، والإسلام».. فلقد ظل «مشروع المعلم يعقوب» يخايل هذه القطاعات من النخبة النصرانية المصرية - العلمانية منها، والكهنوتية- حتى لقد أطلقوا على هذا «المشروع» وصف: «المشروع الأول لاستقلال مصر»..دون الكشف عن طبيعة هذا «الاستقلال» -الذي لم يكن استقلال عن الاستعمار الغربي- العدو التاريخي لمصر والشرق - وإنما كان استقلال عن الهوية العربية، والإسلامية لمصر..أي عن «الذاتية» و«الرسالة الحضارية» لمصر-.

(١)للمقريزي كتاب نفيس في هذا الموضوع، عنوانه:الإعراب عمن نزل بأرض مصر من الأعراب. تحقيق: د. عبد المجيد عابدين - طبعة القاهرة.

(٢)صحيفة الوفد عدد٢١/ ١/ ١٩٩٣م.

ويشهد على هذه الحقيقة، ما كتبه الدكتور لويس عوض (١٩١٥ - ١٩٨٩م) عن المعلم يعقوب- بعد قرابة القرنين من هلاكه- فلقد وضعه في مصاف عظماء الأمة، وأبطالها، من مثل: محمد علي باشا الكبير (١١٨٤ - ١٢٦٥هـ ١٧٧٠ -١٨٤٩م) وعلي بك الكبير(١١٤٠ -١١٨٧هـ ١٧٢٨ - ١٧٧٣م).. وجمال عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠هـ ١٩١٨ - ١٩٧٠م).

كما وصف لويس عوض اللغة العربية بأنها «لغة دخيلة.. وميتة.. وأنها الأغلال التي يجب تحطيمها»![١] ، وذلك فضلاً عن هجومه على عروبة مصر.. وعلى العروبة عامة.. ووصفه لها بأنها «عنصرية.. وفاشية.. وأسطورة من الأساطير»[٢] .

*ومن قبل لويس عوض، دعا سلامة موسى (1888-1958م) إلى الذوبان الكامل في الغرب- حتى عندما كان هذا الغرب يحتل مصر!-.. ودعا إلى الانسلاخ الكامل عن العروبة، والإسلام، فقال: «**أنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب.. وإذا كانت الرابطة الشرقية سخافة، فإن الرابطة الدينية وقاحة!.. ونحن نريد العامية، لغة الهكسوس، لا العربية الفصحى، لغة التقاليد العربية، والقرآن**»![٣] .

وهكذا ظل «مشروع المعلم يعقوب»: سلخ مصر عن العروبة، والإسلام، وتغريبها.. يخايل قطاعات من النخبة الأرثوذكسية... [٤] .

* وكتب الأنبا غريغريوس (1919-2002م)- الرجل الثاني في الكنيسة.. وأسقف التعليم والبحث العلمي والدراسات العليا - يقول: «**إن اللغة القبطية هي لغتنا.. وهي تراث الماضي، ورباط الحاضر، وهي من أعظم الدعائم التي يستند إليها**

(١)د. لويس عوض:تاريخ الفكر المصري الحديث - طبعة دار الهلال- القاهرة، ١٩٦٩م، ١/ ١٨٣و١٨٤و١٨٦و١٩٤و١٩٧و٢٠٩.

(٢)الأهرام في: ٨و٢٠ أبريل، ١١ مايو١٩٧٨م، والسياسية الدولية: عدد أكتوبر ١٩٧٨م.

(٣)سلامة موسى:اليوم والغد، ص٥ -٧، ٢٠٠ و٢٠١ طبعة القاهرة سنة١٩٢٨م.

(٤)د. محمد عمارة: الفتنة الطائفية متى وكيف ولماذا؟ ص٣٩.

كيان الشعب المسيحي.. وهي السور الذي يحمينا من المستعمر الدخيل»!![1].

فيتحدث عن لغة «مختلفة» عن اللغة القومية لمصر.. وعن ثقافة مختلفة عن الثقافة العربية.. وعن شعب مسيحي، متميز عن الشعب المصري، وعن المسلمين المصريين- أي 95٪ من المصريين- كمستعمر دخيل!..أي يفصح- باسم الكنيسة- عن تبني هذه الكنيسة للمشروع القومي القبطي الذي أعلنته (جماعة الأمة القبطية) سنة 1952م!.

* ويدعو الدكتور كمال فريد إسحاق- أستاذ اللغة القبطية بمعهد الدراسات القبطية، التابع للكنيسة- إلى أن تكون اللغة القبطية هي اللغة القومية لمصر»- (!!!)- وليست اللغة العربية[2].

* أما عميد هذا المعهد- معهد الدراسات القبطية- الدكتور رسمي عبد الملك فيدعو إلى :«أن يكون محو أمية الشعب المصري باللغة القبطية، لا العربية»!!.. ويعلن عن مخطط إحلال اللغة القبطية محل اللغة العربية.. وكيف أنه «يوجد في كل كنيسة فصل لتعليم اللغة القبطية»!!..أي أننا- في مصر- بإزاء نظام تعليمي، فيه آلاف الفصول الدراسية التي تعمل الكنيسة - بواسطتها - على تغيير اللغة القومية- التي نص عليها الدستور.. ومثلت ركنًا من أركان ثوابت الهوية المصرية منذ نحو أربعة عشر قرنًا.. والتي اختارها الشعب المصري اختيارًا حرًا!!.

كما أعلن عميد معهد الدراسات القبطية – هذا- أن المجال سيفتح لرسائل الماجستير، والدكتوراه في اللغة القبطية، ولعمل إحصائيات حول المتحدثين باللغة القبطية في تعاملهم اليومي داخل المنزل.. وأكد وجود أعداد كبيرة تقبل على تعلم اللغة القبطية، وعائلات لا تتحدث في منازلها إلا باللغة القبطية»!![3].

(١)غريغريوس- مقال عنوانه «اللغة القبطية والألحان القبطية»- صحيفة وطني في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٠م.
(٢)صحيفة الدستور في٢/ ٧/ ٢٠٠٨م.
(٣)السابق.

أي أننا أمام انقلاب- فكري، وعملي- على الهوية العربية لمصر.. بلورتهُ (جماعة الأمة القبطية) سنة1952م.. وترعاه، وتنفذه الكنيسة الأرثوذكسية بعد استيلاء التيار الطائفي العنصري الانعزالي على قياداتها في ١٤نوفمبر سنة١٩٧١م.

- وإذا كان الأنبا مرقس- المتحدث الرسمي باسم الكنيسة الأرثوذكسية.. وعضو المجمع المقدس.. ورئيس لجنة الإعلام بهذا المجمع أي «وزير إعلام الكنيسة».. وأسقف شبرا الخيمة- قد أعلن: «أن مصر هي بلد الأقباط، وهم أصحابها!!»[١].

فإنه قد طالب بأن يكون أول شهر توت- عيد النيروز الفرعوني- أجازة رسمية للدولة المصرية، باعتباره عيد رأس السنة الفرعونية[٢]. وهو- للتذكرة- اليوم الذي أعلن فيه عن قيام (جماعة الأمة القبطية) سنة 1952م- التي أعلنت أن قضية النصارى- في مصر- هي «قضية قومية»- قضية لغة.. وثقافة.. وعنصر.. وأرض مغتصبة منذ أربعة عشر قرنًا-!!.

- وإذا كانت أدبيات الشعب المصري تتحدث عن «الشعب المصري» و«الأمة العربية» و«الحضارة الإسلامية- أي عن الوطنية، والعروبة، والإسلام باعتبارها هوية مصر، والمصريين جميعًا - بكل دياناتهم-.. فإن أدبيات الكنيسة الأرثوذكسية دائمة الاستخدام لمصطلحات:« الشعب القبطي» و«الأمة القبطية» و«شعب الكنيسة» و«الشعب المسيحي»!.. حتى لقد أعلن الأنبا توماس- عضو المجمع المقدس.. وأسقف القوصية- في محاضرته بمعهد «هديسون» الأمريكي بواشنطن-

(١)المصري اليوم في ٢٠٠٧/١/١٩م.

(٢)المصري اليوم في ٢٠٠٨/٨/٢٥م- (وفي نفس التاريخ)- أول توت سنة 1726ق-١١سبتمبر سنة ٢٠٠٨م- عقدت الكنيسة «مؤتمر القبطيات»- الذي شاركت فيه أبحاث إسرائيلية- ومنعت الإعلاميين من حضور جلسات المؤتمر، ومناقشاته، «لأن المناقشات الدائرة بداخل المؤتمر يمكن أن تدل فيها أشياء تفسر إعلاميًا بشكل طائفي»؟!! - المصري اليوم في18 سبتمبر سنة2008م.

في18 يوليو سنة2008م- وهو المعهد التابع للمحافظين الأمريكيين الجدد، واليمين الديني- أعلن الأنبا توماس على العالم.. وأمام سمع الكنيسة، وبصرها- أعلن:

- أن الشخص القبطي يشعر بالإهانة إذا قلت له إنك عربي!.

- وأن اللغة القبطية هي اللغة الأم لمصر!.

- وأن الأقباط يعانون، ويحاربون خطري التعريب، والأسلمة!.

- وأنهم قد وجدوا ثقافتهم تموت، ووجدوا أنفسهم مسئولين عن حمل ثقافتهم، والمحاربة من أجلها حتى يأتي الوقت الذي يحدث فيه انفتاح وتعود دولتنا لجذورها القبطية.. وحتى يأتي هذا الوقت، فإن الكنيسة تقوم بدور الحاضنة للحفاظ على هذا التراث القومي المختلف!.

- وأن المسلمين قد خانوا الأقباط منذ الاحتلال العربي لمصر»![1].

وهكذا أفصح هذا الأسقف- في هذه المحاضرة- ربما أكثر من غيره-عن أن القضية هي قضية قومية.. وليست قضية مطالب لأقلية دينية.. فهي- كما جاء في المحاضرة التي صمتت عنها الكنيسة صمت الرضى- بل ودافع عنها رموز كبار فيها- هي ذات القضية التي أعلنت عنها (جماعة الأمة القبطية) سنة١٩٥٢م.. قضية: لغة.. وثقافة.. وعنصر.. ووطن محتل، وأرض مغتصبة منذ أربعة عشر قرنًا!. لذلك، وجب التوقف أمام أهم الدعاوى التي جاءت بهذه المحاضرة : (صيحة الأقباط ضد التعريب والأسلمة..!).

فنحن- بإزاء الدعاوى التي جاءت بهذه المحاضرة- لسنا فقط أمام انقلاب على

(١)صحف: الدستور والمصري اليوم، والبديل .في2008/ 7/ 20م- نقلاً عن وكالة «أمريكا إن أربيك». وانظر- كذلك- ترجمة المحاضرة- في (الدستور) في ١٣/ ٨/ ٢٠٠٨م- وأيضًا ترجمة محمود الفرعوني لهذه المحاضرة على موقع «مصريون ضد التمييز» على شبكة المعلومات العالمية.

الانتماء للعربية- اللغة القومية لمصر- وعلى الدستور، والعقد الاجتماعي، والحضاري الذي توافق عليه المصريون، والتزموا به منذ قرون - أي أمام «نزعة خوارجية» على ثوابت العقد الذي ارتضته الجماعة الوطنية المصرية.. وإنما نجد أنفسنا-علاوة على كل ذلك- أمام انقلاب على الحقائق العلمية التي تعارف عليها علماء المصريات، واللغات في مصر، والعالم أجمع.

- فليس صحيحًا أن اللغة القبطية- التي جاء الفتح الإسلامي فوجدها بمصر- هي اللغة الأم للمصريين.. وإنما هي المسخ الهجين الذي مثل التغريب اللغوي الذي أحدثه الغزو الإغريقي في لغة المصريين.. فكانت أثرًا من آثار هذا التغريب اللغوي، ولم تكن خالصة الوطنية.. فضلاً عن أنها كانت المرحلة الرابعة من المراحل الكبرى لتطور اللغة المصرية.. ولم تكن اللغة الأم بحال من الأحوال.. ذلك أن اللغة المصرية القديمة قد مرت بمراحل أساسية أربعة، قبل مرحلة سيادة اللغة العربية في مصر.. وهذه المراحل هي:

١- مرحلة الهيروغليفية: وهي اللغة المقدسة، المكتوبة بالصور.. والتي تعتبر اللغة المكتوبة الأم للمصريين- في التاريخ المعروف- والتي عبروا بها عن الكلام الشفهي..ولقد ظلت أداة الكتابة على المباني الأثرية بعد أن حلت الكتابات المختصرة محلها في الحياة العامة، بحيث لم يعد يفهمها إلا الكهنة.

٢- مرحلة الهيراطيقية: وهي الكتابة المختصرة التي حلت محل الهيروغليفية- التي ظلت خاصة بالكتابة على المباني الأثرية-.. ولقد استعمل الخط الهيراطيقي حوالي سنة ٣٠٠٠ ق.م.

٣- مرحلة الديموطيقية: وهي اللغة المصرية الدارجة، ذات الخط المختصر الذي استعمله المصريون القدماء من حوالي سنة ٧٠٠ ق.م حتى القرن الثالث الميلادي، وخط هذه الديموطيقية هو اختصار للهيروغليفية.. وتطور للخط الهيراطيقي الذي استعمل حوالي سنة 2000 ق.م.. وهذه الديموطيقية هي التي

وردت على حجر رشيد تالية للهيروغليفية.

٤ - مرحلة اللغة القبطية: وهي لهجة أكثر منها لغة.. تطورت عن اللغة الدارجة الديموطيقية.. ومثلت آخر مراحل اللغة المصرية القديمة - الهيروغليفية - كما مثلت مرحلة تغريب اللغة المصرية، حيث زاحمتها اللغة اليونانية الغازية.. فمنذ حكم الملوك البطالمة الإغريق (323-30ق.م) غدت اللغة المصرية تكتب بحروف يونانية، ولم يبق من حروفها المصرية سوى سبعة أحرف لم يجدوا لها نظير في الأحرف اليونانية.. كما استخدمت في قواعدها اللغة اليونانية.. ودخلها الكثير من الكلمات، والمصطلحات اليونانية.. فغدت «هجينًا» غير خالصة الوطنية المصرية[1].

.. وذلك فضلاً عن أنها لم تكن اللغة المصرية الأم بحال من الأحوال. ولذلك، فإن هذه الدعوة إلى إحلال اللغة القبطية محل العربية - والحديث عن أنها هي «اللغة الأم» لمصر، والمصريين، هو «كذب» في العلم، كما هو «خروج» عن ثوابت الهوية، والحضارة، والتاريخ بالنسبة لكل المصريين.

ونحن نسأل الدعاة إلى هذا الانقلاب القومي، والحضاري - بمن فيهم أصحاب الأصوات العالية في المهاجر - أية فوضى يمكن أن تحدث في العالم لو انتشرت الدعوات لعودة الأمم، والشعوب إلى ماضيها السحيق الذي تجاوزه التاريخ؟!.

ولم لا تدعون الأمريكان - الذين يحتضنون دعاواكم، لحاجة في نفس يعقوب - إلى أن يعودوا إلى اللغة الأم لأمريكا - لغة امنود الحمر - خصوصًا مع قرب العهد بسيادتها في تلك البلاد؟!. وكذلك الأمر في أمريكا الجنوبية.. واستراليا.. ونيوزيلاندا؟!.. إلخ. أم أن أمر هذه الدعوة الشاذة خاصة - عندكم - بالكيد للعروبة، والإسلام؟! - اللذين اعتنقها المصريون جميعًا - المسلمون منهم،

(١) الموسوعة الأثرية العالمية: إشراف: ليونارد كوتريل - ترجمة: د. محمد عبد القادر محمد، د. زكي إسكندر. مراجعة: د. عبد المنعم أبو بكر - طبعة القاهرة، ١٩٧٧م. وانظر - كذلك -: د. أحمد عثمان - مجلة (الهلال) عدد يونيو ١٩٩٥م.

والمسيحيون، واليهود-؟!.

لقد غيرت كل شعوب الدنيا- تقريبًا- لغاتها، أو ديانتها.. أو غيرتهما معًا.. فهل يجوز لعاقل أن يدعوا اليوم كل الجماعات اللغوية- والتي تبلغ ألف جماعة لغوية- إلى العودة إلى اللغات الأم، التي تكلمت بها في تاريخها القديم؟!. ثم.. ما هو المفهوم الدقيق لمصطلح «الأم» و«القديم»؟!.. وهل تقودنا مثل هذه الدعوات- المجنونة- إلى السعي للعودة إلى اللغة الأم- الحقيقية- لغة آدم- ﷺ-؟!.

إن إيطاليا قد غيرت لغتها، ودينها.. وكذلك صنعت فرنسا.. وألمانيا.. وإسبانيا.. وهولندا.. وبلجيكا.. وكذلك الشعوب في أمريكا الشمالية والجنوبية.. وفي آسيا، وأفريقيا-.. فهل يجوز لأقلية- أو حتى أغلبية- في شعب من هذه الشعوب أن تدعو للانقلاب على الواقع، والهوية، والذاتية اللغوية، والقومية، والحضارية، وتطلب الهجرة إلى مكونات التاريخ السحيق؟!.

إن فارقًا كبيرًا بين الدراسات الأكاديمية المتخصصة للغات القديمة.. لأسباب تاريخية، ومعرفية- وبين الدعوة إلى الانقلاب على الحاضر- الذي غدا هوية.. وقومية.. حضارة..وثقافة- والهجرة إلى «القديم»، الذي غيرته، وتجاوزته كل هذه الشعوب. ثم.. هل صحيح ما قاله الأنبا توماس- في محاضرته-:«إن مصر كانت تدعى دائمًا «إجيبتوس»؟.. وأن العرب لم يحسنوا نطق اسمها، فسموها «إجيبت» أي قبط؟!»[1].

- إن هذا الذي قاله الأنبا توماس هو عين الجهل، والكذب.. فمصر كان اسمها «مصر» دائمًا.. هكذا جاء اسمها في العهد القديم، وفي العهد الجديد، وفي القرآن الكريم- قبل الفتح الإسلامي لمصر.. بل وقبل الاحتلال الإغريقي لها- في القرن الرابع قبل الميلاد-.

(١)أتعجب من كتابة مصر في اللغة الإنجليزية هكذا Egypt، بينما يجب أن تكتب هكذا MASR سوة بالدول الأخرى.

ولقد ذُكرت باسمها - مصر - في كتاب يوحنا النقيوسي - وهو شاهد عيان على الفتح الإسلامي لمصر- وفي كتاب (فتوح مصر وأخبارها) لابن عبد الحكم (257هـ 870م).. وكذلك في كل كتب التاريخ العربية والإسلامية، التي أفردت بابًا ثابتًا لـ «فضائل مصر» خصّت به كنانة الله في أرضه، وإذا جاز الأنبا توماس أن يجهل كتب التاريخ المصري- وهذا غير جائز- فكيف تأتى له أن يجهل كتابه المقدس- بعهديه القديم، والجديد-؟! لقد ورد اسم مصر، ومصرايم، ومصري، ومصريات، ومصرية، ومصريون، ومصريين، في الكتب المقدسة عند هذا الأسقف- العهدين القديم والجديد- أكثر من سبعمائة مرة![1]، كذلك، قال الأنبا توماس- عضو المجمع المقدس.. وأسقف القوصية - في محاضرته :«**لن أقبل أن أكون عربيًا.. فأنا لست عربيًا عرقًا.. وإذا توجهت إلى قبطي وقلت له: إنه عربي، فإن هذا تعتبر إهانة!!**»[2].

هذا فكر عنصري، يتحدث عن العرق - حديث الفاشية، والنازية- والسؤال: هل هذا الأنبا مسيحي؟!.. وهل لفكره هذا أدنى علاقة بالمسيحية؟!.. أم أن النزعة العنصرية قد قلبت حتى المسيحية عند هذه الشرذمة الطائفية الانعزالية؟!. إنه يتناسى أن الحديث عن «النقاء العرقي» لأي جماعة بشرية هو محض خلافة- ناهيك عن تناقضه مع كل ألوان الإيمان الديني- سماويًا كان، أم وضعيًا هذا الإيمان-. كما

(١)وردت مصر ومشتقاتها ٧١٤مرة في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، ويعتبر سفر الخروج هو أكثر الأسفار التي ذكرت فيها مصر والمصريين ١٣٨ مرة، كما أن ٣٣ سفراً من جملة أسفار العهدين البالغ عدده ٦٦ سفراً ورد فيها مصر والمصريين. يُنظر: فهرس الأعلام في فهرس الكتاب المقدس: طبعة بيروت، سنة ٢٠٠٥م، ص٦٧٦ و٦٧٧؛ القمص بيشوى عبدالمسيح: مصر في الكتاب المقدس، دار القديس يوحنا الحبيبي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٩.

(٢)ولقد أيد الأنبا مرقس - وزير إعلام الكنيسة- وعضو المجمع المقدس الأنبا توماس في نفي عروبة المصريين، وقال :«نحن بالفعل لسنا عربًا، ولكننا مصريون» - فانطلق من المفهيم العرقية للعروبة والمصرية - انظر صحيفة (المصري اليوم) في ٢١/ ٩/ ٢٠٠٨.

يتجاهل- هذا الأنبا- أن مصر حكمها الإغريق، والرومان، والبيزنطيون عشرة قرون، اختلطت فيها الدماء، والأنساب، والأعراق، والسلالات.. ولو قرأ هذا الأنبا تاريخ الحملة الفرنسية، والغرام الذي قام بين المعلم يعقوب حنا، وبين الجنرال «ديزيه».. و«الانفتاح» الذي تحدث عنه الجبرتي بين نساء بعض الطوائف، وبين جنود الحملة الفرنسية!.. لربما انصرف عن هذا الحديث عن النقاء العرقي![1].

ثم.. هل المسلمون المصريون وافدون على مصر من شبه الجزيرة العربية- من نسل عدنان، وقحطان؟!. إن الدراسة «الديموجرافية»- التي صدرت عن المعهد الوطني للدراسات الديموجرافية بباريس- تؤكد أن سكان شبه الجزيرة العربية إبان الفتح الإسلامي لم يتعدوا المليون.. وأن سكان الدولة التي أسسها الفتح الإسلامي- في مصر، والشام، والعراق، وفارس- قد بلغوا 29.000.000-[2] وإذا أضيف إليهم سكان شمال أفريقيا بلغ سكان تلك الدولة- يؤمئذ- نحو 40.000.000 - ومن ثم فلو هاجر كل عرب شبه الجزيرة- المليون- لما

(١) أجريت دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الأصول العرقية للشعب المصري- تقول هذه الدراسة: إن ٦٪ من المصريين عرب جاءوا مع الفتح و٢٪ قبائل بربرية جاءت مع الفاطميين و٢٪ بدو من سكان البلاد الأصليين و٢٪ بوهيميون و٨٨٪ لعائلات مسيحية تحول ٩٠٪ منهم إلى الإسلام- انظر« د. كامل عبد الفتاح بحيري: التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر، طبعة شبين الكوم، ٢٠٠٨م، ص٢٣٠.

(٢) فليب فارج، يوسف كرباج (المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي ترجمة: بشير السباعي. طبعة دار سينا- القاهرة سنة ١٩٩٤م، ص٢٥، ٤٤- وانظر- في دعاوى أن العروبة والإسلام استعمار استيطاني لمصر، والدعوة إلى تحرير مصر منهما: د. سليم نجيب- وهو رئيس الهيئة القبطية بكندا- (الأقباط عبر التاريخ) ص١٨٤، ١٨٥- وفيه يتحدث عن برنامج «جماعة الأمة القبطية»- وكيف أن هدف هذه الجماعة هو« استرداد مصر كلها، أرضنا التي سلبت منا بواسطة العرب المسلمين منذ أربعة عشر قرناً. إن أرضنا هي مصر، ونحن سلالة الفراعنة، وديانتنا هي المسيحية، وسيكون دستورنا هو الإنجيل، وتكون لغتنا هي اللغة القبطية»- طبعة القاهرة سنة ٢٠٠١م.

غيروا من التركيبة الديموجرافية للبلاد التي فتحها المسلمون!، وإذا كانت قد تمت هجرات عربية مسلمة محدودة العدد إلى تلك البلاد، فلقد تمت إليها هجرات أرمينية، ويونانية، وقبرصية مسيحية أيضاً. وعلى الذين يقولون إن الإسلام (وافد) على النصرانية في تلك البلاد، أن يتذكروا أن النصرانية (وافدة) على تلك البلاد أيضاً.. بل هي وافدة حتى على الفاتيكان؛.. كما أن اليهودية (وافدة) على كل البلاد التي دخلتها بما في ذلك فلسطين..وإذا كانت (الأقدمية الدينية) ميزة وامتيازاً! فربما كان الفوز بهذا الامتياز هو للذين يعبدون (العجل أبيس)!![1].

إذن.. فالعرب في مصر هم المصريون الذين تعربوا لغويًا.. وليسوا وافدين من خارج مصر.. وكذلك حال العرب في كل البلاد التي اختار أهلها التعريب اللغوي، والثقافي، والحضاري..

ولو قرأ- هذا الأنبا- ما كتبه الأسقف يوحنا النقيوسي لعلم أن أكثر من نصف الشعب المصري-عند الفتح- قد بادر إلى الدخول في الإسلام قبل تمام الفتح، وقبل دخول عمرو بن العاص (50ق.هـ-43هـ574- 664م) إلى الإسكندرية... فالنصارى الموحدون- أتباع آريوس (265-336م) الذين كانوا يؤمنون- كما يقول يوحنا النقيوسي- «إن المسيح مخلوق».. وكذلك المصريون الذين كانوا على الديانة الوثنية القديمة.. كل هؤلاء المصريين دخلوا الإسلام...والنقيوسي يوجه

(١)العجل أبيس في الديانة المصرية القديمة، عجل قدسه قدماء المصريين في ممفيس(منف)، وكان عجل أبيس يرمز للخصوبة، وكان يعبد في منف واعتبره قدماء المصريين روح الإله بتاح. لهذا كان يتوج بوضع قرص الشمس بين قرنيه. وتم العثور على تماثيل برونزية له ترجع للحكم الفارسي لمصر. وكان العجل يختار أبيض اللون به بقع سوداء بالجبهة والرقبة والظهر. وكان يعيش في الحظيرة المقدسة وسط بقراته. وعند موته كان الكهنة يدفنونه في جنازة رسمية. ثم يتوج عجل آخر كاله بالحظيرة المقدسة وسط احتفالية كبرى. سعيد أيوب ابتلاءات الأمم، دار الهادي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة١٤١٩هـ، ص٨٩؛ د.محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل، ص٥١.

إليهم الانتقادات، ويصب عليهم اللعنات!. فالمصريون المسلمون هم- كالذين ظلوا على نصرانيتهم- أحفاد الفراعنة.. والجميع قد تعرب لغة، وثقافة بعد ذلك.. وبالتدرج. وإذا كانت المسيحية ترفض التمييز بين الناس على أساس العرق والدم.. فإن الإسلام قد بلغ القمة في ذلك، عندما أكد أن الناس جميعًا قد خلقوا من نفس واحدة.. وأن البشر قاطبة مرجعهم لآدم- عليه السلام-.. كما أكد رسول الإسلام ﷺ- أن دعوى الجنس، والعرق هي دعوى الجاهلية.. وأنها منتنة.. وأن العروبة ليست عرقًا، وإنما هي اللسان: «**ليست العربية بأحدكم من أب، أو أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي**»[1]. كما يقول هذا الأسقف: « **لقد قام بعض الناس، لأسباب معينة- الضرائب.. أو الضغوط-.. أو الطموحات- بالتحول إلى الإسلام**». وهو- بهذا القول- يتجاهل حقائق التاريخ - وهي صلبة عنيدة!- فمصر عند الفتح الإسلامي- الذي حررها، وحرر نصرانيتها من القهر الروماني، والبيزنطي- لم تكن كلها مسيحية أرثوذكسية.. وإنما كانت خارطتها الدينية تشمل خمس ديانات:

١- اليهودية.

٢- النصرانية الآريوسية[2] الموحدة، والتي تقول عن المسيح- عليه السلام- إنه

(١) رواه ابن عساكر (٣/ ٢٠٣ رقم ٢) وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة الموضوعة (٢/ ٣٢٥ رقم ٩٢٥): ضعيف جداً، وضعفه ابن تيمية في الاقتضاء، ص١٦٩.

(٢) الآريوسية: هي الاتجاه الموحد في المسيحية الشرقية منسوب إلى آريوس وفي ميلاده خلاف بين سنوات ٢٥٦، ٢٧٠، ٢٨٠م. وكانت وفاته سنة ٣٣٦م. جمع بين علوم مدرسة أنطاكية، ومدرسة الإسكندرية، وكان واحداً من رجال الدين في الإسكندرية، وتتميز نزعته بإنكار ألوهية المسيح، فالله عنده جوهر أزلي أحد، لم يلد ولم يولد، وكل ما سواه مخلوق حتى الكلمة فإنها كغيرها من المخلوقات، مخلوقه من لاشيء، وليست من جوهر الله في شيء، ولقد أدانه هو وأتباعه، ونزعته التوحيدية مجمع نيقية الذي دعا إليه الإمبراطور قسطنطين سنة ٣٢٥م ثم نصره مجمع القدس بعد عشر سنوات. لكن الآريوسية اضمحلت بعد مجمع القسطنطينية سنة ٣٨١م. ينظر: د. محمد عمارة: الإسلام والآخر من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟ دار الشروق الدولية، ص٧.

«مخلوق»- كما نص على ذلك يوحنا النقيوسي في تاريخه-.

٣- و لديانة اليونانية القديمة- الوثنية.. وفلسفتها-.

٤- والمسيحية الكاثوليكية الرومانية-مذهب المستعمرين البيزنطيين-.

٥- والمسيحية الأرثوذكسية- التي كانت محظورة، بلا شرعية، ولا كنائسَ، ولا أديرة- حتى حررها الفتح الإسلامي..وحرر بطركها بنيامين (39هـ 659م) وحرر كنائسها وأديرتها.

وإذا كان المسيحيون الكاثوليك قد رحلوا- بعد الفتح- مع الجيش البيزنطي..وإذا كان اليهود المصريون قد ظلوا- في جملتهم-على يهوديتهم.. فإن النصارى الأريوسيين- الموحدين-.. وكذلك المصريون الوثنيون- الذين عانوا من اضطهاد النصارى عليهم- قد دخلوا الإسلام بمجرد بدء الفتح الإسلامي.. وحتى قبل فتح المسلمين للإسكندرية..

ويؤكد النقيوسي هذه الحقيقة- حقيقة أن الشعب المصري- لم يكن كله أرثوذكسيًا، عندما يشير إلى الصراعات بين المكونات الدينية لهذا الشعب، قبل الفتح وأثناءه- الصراعات بين اليهود، والنصارى.. ومناصرة اليهود للفتح الإسلامي.. والصراعات الأرثوذكسية الوثنية.. والصراعات العقدية بين أهل الوجه البحري.. ومحاربة أهل مصر لأهل الوجه البحري.. كما يتحدث عن انضمام الوثنيين- الذين «كانوا يكرهون النصارى»- إلى الجيش الإسلامي، والمحاربة في صفوفه[1].

ويصادق العلامة سير توماس أرنولد (1864-1930م) على شهادة شاهد العيان الأسقف يوحنا النقيوسي، فيقول: **«وليس هناك شاهد من الشواهد على أن تحول القبط عن دينهم القديم، ودخولهم في الإسلام على نطاق واسع كان راجعًا إلى**

(١)يوحنا النقيوسي: تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي، ص١٢٥و١٢٩ و٢٠٦- ٢٠٩ و٢٢٣ ترجمة ودراسة وتعليق: د. عمر صابر عبد الجليل ـ طبعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

اضطهاد، أو ضغط يقوم على عدم التسامح من جانب حكامهم الحديثين. بل لقد تحول كثير من هؤلاء القبط- (أي المصريين)- إلى الإسلام قبل أن يتم الفتح، حيث كانت الإسكندرية- حاضرة مصر يومئذ- لا تزال تقاوم الفاتحين، وسار كثير من القبط على نهج إخوانهم بعد ذلك بسنين قليلة[1].

* وبعد كل هذه المغالطات، والجهالات يعترف الأنبا توماس- في محاضرته: « بأن عقلية مصر قد تحولت بالكامل إلى عربية، وإسلامية.. وإذا تسنى لك زيارة مصر فلا تجد فرقًا بين مسلم، ومسيحي، حيث يتقابل الناس، ويعاملون بعضهم بالمودة، والمحبة في الشارع، والمواصلات، والمدارس.. لكنك على الجانب الآخر ستجد أشخاصًا آخرين لهم مواقف أخرى!»

* إذن.. فالدعوة العنصرية- دعوة النكوص إلى ما قبل أربعة عشر قرنًا- هي دعوة للخروج على عقلية مصر كلها، وإلى الصدام مع ذاتيتها الكاملة، وهي دعوة تريد شق صف شعب «لا فرق فيه بين مسلم ومسيحي»، لحساب بعض الأشخاص الآخرين!! باعتراف الأنبا توماس!- الحائز على جائزة «مركز الحرية الدينية» الصهيوني- بمعهد هديسون- اليميني- في أمريكا الإمبريالية سنة 1992م؟!.

إن العروبة- في مصر- هي خيار الشعب المصري، بكل دياناته.. ولقد غدت هذه العروبة ثقافة الأمة كلها، والرابطة التي تربط مصر بمحيطها العربي الكبير.. فهي خيار وطني.. ورابط قومي.. ومقوم من مقومات الأمن المصري.

وإن الإسلام- في مصر- هو خيار ديني لأكثر من 95٪ من المصريين.. وهو

(١) توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ص١٢٣ و١٢٤م، ويؤكد «بتلر» على هذه الحقيقة - حقيقة أن النصارى المصريين الموحدين وجدوا في الإسلام النصرانية الحقيقية- فيقول: «لقد وجدوا في الإسلام المسيحية الحقة التي بشر بها المسيح والحواريون، ومن ثم لم يحسوا أنهم يخونون المسيح باعتناقهم الإسلام» ينظر: فتح العرب لمصر، ص٣٨٧ - ترجمة: محمد فريد أبو حديد - طبعة الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م؛ د. محمد عمارة: الفتنة الطائفية متى وكيف ولماذا؟ ص٧١.

خيار حضاري لجميع المصريين- النصارى منهم والمسلمين-..وإذا كانت العروبة، والإسلام وافدين على مصر منذ أربعة عشر قرنًا.. فكذلك المسيحية وافدة على مصر.

وقد تبنى حديثا حملة تغيير هوية مصر العربية المفكر القبطي، والمحامي ممدوح نخلة- الذي يشغل منصب رئيس مركز الكلمة لحقوق الإنسان- أن منظمته تعد حالياً لإطلاق حملة حقوقية، وشعبية لتغيير مسمى الدولة المصرية.. طالب منظمو الحملة إعادة صياغة المادتين الأولى، والثانية من الدستور المصري، واستفتاء الشعب على هذه الصياغة[1]، واستنكر نخلة ما قام به الرئيسان جمال عبد الناصر، ومحمد أنور السادات بتغيير اسم مصر إلى الجمهورية العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، و عتبره بمثابة تحد لهوية مصر، وخصوصيتها التاريخية، والحضارية. ووصف ما فعله عبد الناصر، والسادات بأنه كان أسوأ مما فعله بها العثمانيون الذين غيروا اسم الدولة المصرية إلى ولاية مصر.

وقال نخلة : إنه ملتزم بجمع مليون توقيع مصري لمطالبة مجلس الشعب بتعديل مسمى الدولة إلى مصر فقط دون كلمة «العربية.. وأكد أنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم لإحداث هذا التعديل لأن تغيير اسم الدولة لم يكن عبر قرار إداري حتى يمكن الطعن عليه.

تأتي هذه الحملة استجابة للدعوة التي أطلقها مؤخرًا الدكتور كمال فريد إسحق على موقع الأقباط متحدون لتغيير مسمى الدولة إلى مصر دون «العربية»[2] .

وفي الوقت الذي يتطلع فيه العقلاء لتهدئة الأوضاع خرج علينا الأنبا بشوى سكرتير المجمع المقدس في محاضرته لتثبيت الإيمان في الفيوم، وهاجم بعض آيات

(١)ما يزيد عن٩٥٪من المصريين يدينون بالإسلام هذه هي نتيجة الاستفتاء!!.

(٢)أحمد الليثي:علمانيون وأقباط يطلقون حملة لتغيير اسم مصر وجعل القبطية لغة رسمية بجانب العربية. انظر: مصراوي: الثلاثاء 7 يوليو 2009م.

القرآن، وزعم أنها أضيفت بعد موت الرسول، واتهم عثمان بوضعها!!!.

أقول: طبيعي أن يصدر من رجل لا يؤمن بالقرآن كوحي سماوي، والرد عليه في هذه الجزئية وغيرها سهل، وميسور ولكن هذا ليس مجاله لكن الغريب أن يزعم أن مصر بلد الأقباط، وأن المسلمين ضيوف عليهم»، والحق ما كنت أعتقد أن تصدر عن رجل مثله حيث تجاوز كل الخطوط بكافة ألوانها، واخترق جميع السقوف.

وقد توالت ردود الأفعال الغاضبة فقد تقدم١١٥ محامياً في بلاغ رسمي للنائب العام، بإلقاء القبض على المواطن المصري مكرم إسكندر نقولا، المترهبن باسم توما السرياني وشهرته الأنبا بيشوى، سكرتير المجمع المقدس، لارتكابه جريمة ازدراء أحد الأديان السماوية هو الدين الإسلامي.

وقال البلاغ إن بيشوي منذ فترة يطلق تصريحات تثير الفتنة بين المسلمين، والنصارى غير آبه بأمن الوطن، والمواطن.

وقد قدم البابا شنودة اعتذاراً للمسلمين عن التصريحات التي أدلى بها مؤخرا الأنبا بيشوى، وشكك خلالها في صحة آيات قرآنية، وأضاف أنه لم يكن يعلم بمضمون المحاضرة التي ألقاها الأنبا بيشوى في مؤتمر تثبيت العقيدة، والتي أثارت عاصفة واسعة من الغضب بين المسلمين، قائلاً:« لو كنت أعلم بما سيذكره الأنبا بيشوى لرفضته»، وشدد على أن التصريحات التي أدلى بها الأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس حول أن المسلمين ضيوف على النصارى ربما كتبت بغير فهمها، أو بغير قصدها، قائلاً:« الأرض ملك الله، وكلنا ضيوف عليه، ولا نستطيع أن نقول أن المسلمين ضيوف للأقباط، إنني مستعد أن أقول إننا نحن النصارى ضيوف على أخوتنا المسلمين فهم الأغلبية». واستطرد «أنا أسف جداً أن يحدث جرح لشعور أخواننا المسلمين، ومستعدون لترضيتهم بأي طريقة، لكن كون أن نشعر أنهم مستاءون من شيء فهذا أمر يؤسفنا، لأننا باستمرار علاقاتنا مع المسلمين علاقة

طيبة[1].

وقد فتح الدكتور محمد سليم العوا[2] النار على الأنبا بيشوى الرجل الثاني في الكنيسة المصرية، وسكرتير المجمع المقدس، بعد تصريحاته التي قال فيها :«إن الأقباط أصل البلد، والمسلمين ضيوف عليهم».

وطالب العوا خلال حديثه لبرنامج «بلا حدود» الذي يقدمه الإعلامي أحمد منصور على فضائية «الجزيرة» الإخبارية، بيشوى بسحب تصريحاته، والاعتذار عنها، مشدداً على أن مثل هذه التصريحات لا يجب أن تصدر عن أسقف مسئول عن المجلس الإكليركي..وطالب بمحاسبة بيشوى عن هذه التصريحات كنسياً، متسائلاً كيف يقول مسئول مثل بيشوى تصريحاته هذه، والتي جاء فيها أيضاً :«عندما نتحدث في هذا الأمر يقول المسلمون هذه بلدنا وتريدوننا ألا نتحدث عن السياسة في بلدنا فأنتم معشر المسلمين ضيوف علينا»، وتساءل العوا :«كيف يقول إن المسلمين ضيوف على أرض مصر بينما يشكلون٩٦٪ من سكان مصر، ويعيشون على أرض مصر منذ١٤ قرنًا، واتهم العوا بعض رجال الكنيسة، وعلى رأسهم الأنبا بيشوى بمحاولة أحداث فتنة طائفية في مصر، وملأ النفوس بالضغينة، والكراهية، نافياً ما روج له بيشوى بمساعي المسلمين إلى حكم الكنيسة، رغم كون الكنيسة وبموجب الدستور تعتبر مرفق من مرافق الدولة المصرية، وتحكم بموجب الدستور، والقانون المصري التي تسعى الكنيسة لاختراقه.

وانتقد العوا التصريحات التي تصدر عن بعض المسئولين الكنائسيين الذين يؤكدون أن نتقاد البابا شنودة «خط أحمر» لا يجوز الاقتراب منه، مشيراً إلى أن

(١)في مقابلة على القناة الأولى بالتليفزيون المصري في برنامج «وجهة نظر» الذي يقدمه الإعلامي عبد اللطيف المناوي مساء الأحد الموافق٢٦ سبتمبر ٢٠١٠م. ينظر:جريدة الأهرام: الثلاثاء ١٩ من شوال ١٤٣١هـ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠م، العدد٤٥٦٢١.

(٢)قبل الترشح للرئاسة بالطبع.

الدستور والقانون ليس فيه خطا أحمر.

وقال :«هذه التصريحات تصدر عن مسئولين في الكنيسة من عينة الأنبا بيشوي وهم يسعون لجعل «الكنيسة فوق الدولة» وهذا وضع «مرفوض وخاطئ»، مشيراً إلى أنه عندما ينقلب الهرم، وتصبح الكنيسة رغم أنها «جزء من الدولة» فوق الدولة، فسوف تنهار الدولة، بحسب قوله.

وشدد العوا على أن ما حدث مع وفاء قسطنطين، وماري عبد الله هي قضايا انتهاك حقوق الإنسان، والحرية الشخصية، وانتهاك للمعتقدات التي يحميها الدستور، مشيراً إلى أن هناك ملفات حول هذه الانتهاكات، وأن هذه الانتهاكات لا تسقط بالتقادم، وسيحاكم عنها مرتكبيها بموجب الدستور مهما طال الزمن.

ونبه العوا على أن الكنيسة تحولت إلى إمبراطورية موازية للجمهورية المصرية، ولا يستطيع أحد التدخل فيما تفعله، مستدلاً بتصريحات الأنبا بيشوى التي أكد فيها على أن ما يحدث داخل الكنيسة لا يحق لأحد التدخل فيه، وأعرب العوا عن أسفه لتورط جوزيف نجل وكيل مطرانية بورسعيد بطرس الجبالاوي، ونجل الأنبا إسناسيوس مطران كنيسة «مرمينة» في جلب سلاح من إسرائيل بموجب ما ضبطته أجهزة الأمن لتخزينها في الكنائس، لمحاربة أبناء وطنه من المسلمين!!!!.وقال إن ضبط هذه الشحنة تعني كارثة محققة، خاصة وأن عرف أجهزة الأمن يؤكد أن ضبط شحنة تعني مرور ٢٠ شحنة سابقة غيرها.

وانتقد تعامل وسائل الإعلام مع مثل هذه القضايا بسياسة «تعتيمية»، موضحاً أن كل قضية يشم فيها رائحة الإسلام تنشر على أكبر مساحة، في حين يتم تجاهل القضايا الهامة مثل هذه القضية التي تهدد الأمن القومي المصري، على الرغم من أن النائب العام منع جوزيف نجل وكيل المطرانية من السفر إلى الخارج.

وقال العوا :«إن من يحرض أمثال هؤلاء من عينة جوزيف هي تصريحات الأنبا

بيشوى الذي قال في أحد تصريحاته :«إننا على استعداد للاستشهاد في حالة إذا حدث تدخل في شئون الكنيسة»، وتساءل العوا متعجباً من هذه التصريحات اللامسئولة :«من هو الطرف الذي سيحاربه كي يستشهد أمامه غير أبناء الوطن من المسلمين؟.

وأرجع العوا تدهور العلاقة بين المسلمين والأقباط إلى عام٢٠٠٣ الذي أسلمت فيه السيدة وفاء قسطنطين، وقامت الدولة بتسليمها إلى الكنيسة بعد أن أصرت على إسلامها، على الرغم من «جلسات النصح» التي عقدتها الكنيسة بعضوية كل من الأنبا بيشوي، والأنبا موسى وآخرين، وأكد العوا على أن الأجهزة الأمنية تعرف الدير الذي تحتجز فيه وفاء، وتعرف مسار يومها من الصباح إلى المساء، مكذباً ما أدلى به الأنبا بيشوى من أن وفاء قسطنطين مسيحية.. قال :«كانت هناك محاولات امتدت على مدى١١ يوماً لإقناع الكنيسة بأن وفاء أسلمت، ولا يجب تسليمها، ولكن كانت الكنيسة أقوى من الجهة المفاوضة، وهو ما اضطر هذه الجهة إلى تسليم وفاء.

وتابع العوا :«لقد بدأت وتيرة التصعيد في موقف الكنيسة ضد الدولة منذ قرار المحكمة الإدارية العليا التي نصر الأنبا شنودة على الرئيس السادات، وإعادته إلى كرس البابوية، وتشكيل مجلس ملي لإدارة الكنيسة حتى عام٢٠٠٣م والذي شهد ذُروة التوتر بحادثة وفاء قسطنطين، وأشار إلى أن ما يزيد مشاعر المسلمين تأججاً هو المطالبات الكنسية بتحجيم العمل الإسلامي التطوعي، والعام مثل :التعليم الإسلامي، والخدمات الطبية الإسلامية، وغيرها من النشاطات التي لا تستهدف المسلمين فقط كما يدعي بعض رجال الكنيسة»أ.هـ.

أقول :إن ما قاله الدكتور محمد سليم العوا كلام خطير جداً، ولا ينبغي أن يمر هكذا بدون محاسبة، ومساءلة، لقد نُشر هذا الحوار، والذي قبله على شاشات الفضائيات، وهو موجود على مواقع الإنترنت، والسكوت عليه يعد جريمة كبرى

في حق هذا الوطن، فإما أن ما قاله العوا صحيح وبالتالي يجب محاسبة المتورطين في هذه الأقوال، والأعمال حتى ولو كان رأس الكنيسة، وإما أن تكون هذه الأقوال غير صحيحة فيجب محاسبة من روج لها، ونشرها بصورة حاسمة، وقاطعة.

وللإنصاف فإن هذا السلوك من أقباط المهجر، أومن قيادات الكنيسة لا يزال يجد من يعترض عليه من عقلاء الأرثوذكسية الذين يؤكدون على الانتماء العربي لمصر، وأن الأقباط الأرثوذكسية هم جزء من النسيج المصري العربي، وأنهم ينتمون إلى الثقافة، والحضارة العربية الإسلامية وأنهم يرون أن سلوكيات هؤلاء تقود الكنيسة والمسيحية في مصر إلى كارثة فلن ينفع المسيحيون في مصر إلا الصلة الطيبة بإخوانهم المسلمين، وأن استخدام الورقة الخارجية والاستقواء بالأمريكان هو سلوك غير أخلاقي، وغير مضمون العواقب أيضاً[1].

فرض العلمانية

العلمانية هي دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدين، وتعنى في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، وهى اصطلاح لا صلة له بكلمة العلم، والمذهب العلمي[2]، وكلمة العلمانية اصطلاح غربي يشير إلى انتصار العلم على الكنيسة النصرانية التي حاربت التطور باسم الدين[3]، ولفظ العلمانية ترجمة خاطئة لكلمة (Secularism) في الإنجليزية، أو (Secularite) بالفرنسية، وهي كلمة لا صلة لها بلفظ العلم، ومشتقاته على الإطلاق، فالعلم في الإنجليزية، والفرنسية معناه (Science) والمذهب العلمي نطلق عليه كلمة (Scientism) والنسبة إلى العلم

(١) د. محمد مورو: الاختراق الأجنبي عن طريق الأقليات، ص٢٥ بتصرف.

(٢) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص٣٦٧؛ د.عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ٢١٩.

(٣) ناصر بن عبدالله القفاري: الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، دارالصميعي، الرياض، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ/ ١٩٩٢، ص١٠٣.

هي (Scientific)، أو (Scientifique) في الفرنسية.

والعلمانيون في معظمهم يعادون الشريعة الإسلامية؛ لأنهم ينطلقون من مفاهيم تغريبية ترى أن فصل الدين عن الدولة هو القاعدة الأصلية، وأن مرجعية الشريعة الإسلامية أمر لا يتفق مع المساواة في المواطنة، ولا يتفق مع روح العصر، ولا مع قيم العولمة، ولا مع التطور الديمقراطي المزعوم، ويجب أيضاً أن نفرق هنا بين أنواع العلمانيين؛ فالليبراليون، واليساريون بحكم تكوينهم الفكري غالباً ما يكونون علمانيين، أما القوميون فمعظمهم غير علمانيين، ومن ثم فإن العلمانيين منهم هم فقط الذين يريدون إلغاء تلك المادة من الدستور، أما غير العلمانيين من القوميين فيعتبرون الشريعة الإسلامية إحدى ركائز القومية العربية، أما غير المسلمين فالمسألة بالنسبة لهم مُركّبة، فهناك من النصارى المصريين من يتمسك بالشريعة الإسلامية باعتبار أن ذلك جزء من تراثهم الحضاري، فهم على حد قول السياسي النصراني المصري المعروف مكرم عبيد «**مسيحيون ديناً، مسلمون وطناً**.

وهناك كتابات للأستاذ رفيق حبيب - وهو ابن قس مصري معروف- يدافع فيها عن الشريعة الإسلامية[1].

الغريب أن هناك من النصارى في الداخل من يرقص على أنغام أقباط المهجر، ويطالبون بعلمانية مصر، ورفضها الدين في جميع مناحيها كحل زعموا للاحتقان الطائفي، فهذا القمص مرقص عزيز، كاهن الكنيسة المعلقة يقول :«**نحن نؤيد قيام الدولة العلمانية**[2]**، وإبعاد الدين عن السياسة، واحترام الأديان، وإلغاء كل المظاهر التي تميز بين المسلم، والمسيحي مثل : بطاقة الهوية، فما معنى وجود خانة الديانة فيها، مما يؤدي إلى عدم حصول المسيحيين على الوظائف التي ينالها إخوانهم المسلمون**[3]».

(١)د. محمد مورو: الاختراق الأجنبي عن طريق الأقليات، ص ٥٨- ٥٩.

(٢)فرض العلمانية قد يصلح ويتماشى مع المسيحية، لكنه والإسلام لا يجتمعان.

(٣)انظر موقع العربية : www.alarabiya.net/about.html.

قال الدكتور محمد عمارة[1]: «وإذ كانت هذه التحديات التي تواجه الأقليات في واقعنا الراهن.. ويواجه بها المشروع (الاستعماري- الصهيوني) أمتنا، محاولاً استخدام (أوراق) هذه الأقليات لتفتيت الأمة، فما هو الحل الذي نواجه به هذه التحديات؟؟.. إننا إذا استثنينا (حل) التجزئة والتفتيت للأمة، على أسس دينية، ومذهبية، وقومية- لأنه ليس (حلاً) وإنما هو (المشكلة والتحدي)- فإن هناك مشروعين يتم الحديث عنهما لتحقيق التحصين لجسد الأمة ضد هذه التحديات:

أولهما: الحل العلماني، الذي يبشر به العلمانيون، والذي يتصور أصحابه أن (العلمانية) التي تستبعد المرجعية الإسلامية من السياسة، والدولة، والقانون، والدستور، ومشروع النهضة- (هي الحل لمشكلة الأقليات) في بلادنا، كما مثلت- برأيهم- الحل لهذه المشكلة في النموذج الحديث، والمعاصر للمجتمعات الغربية.

وثانيهما: هو الحل الإسلامي، الذي بدأ به الإسلام التعامل مع (الآخر) كل ألوان (الآخر)، والذي حول الإسلام به هذا (الآخر) إلى جزء من (الذات) ذات الدين الإلهي الواحد، في ظل المرجعية الإسلامية الواحدة.. وهو النموذج، والحل.. والذي كان له الفضل في إنقاذ أهل الديانات الأخرى من الإبادة، حتى لكان وجودها، وبقاؤها في الشرق هو (هبة) هذا الحل الإسلامي.. كما أنه هو الحل الذي عرفته الأمة، واندمج به (الآخرون) مع المسلمين في أمة واحدة، عبر هذا التاريخ الطويل.

والحل العلماني[2] يمثل مأزقاً، وليس حلاً لما يسمى (بمشكلات الأقليات)، فالعلمانية وافد غربي، يستبعد المرجعية الإسلامية، التي هي هوية الأمة، والتي

(١) د.محمد عمارة: الإسلام والأقليات، ص٤٣: ٥٣ بتصرف يسير.

(٢) للدكتور محمد عمارة الكثير من الكتب التي تفضح العلمانية والعلمانيين منها: الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين، ونهضتنا الحديثة بين الإسلام والعلمانية، وهل الإسلام هو الحل، والشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية.

تتمسك بها الأغلبية، وقطاعات واسعة من الأقليات[1].. فاستبدال العلمانية بالمرجعية الإسلامية هو- في الحقيقة- بمثابة فرض قطاع محدود من الأقلية- أي أقلية الأقلية!- رأيه على أغلبية الأمة!.. وتحويل هذه الشريحة إلى (فيتو) ضد أغلبية الأمة، وهويتها، وتاريخها!..وفي هذا تعميق للشقاق على أسس طائفية، وتحقيق لمقاصد التحديات، وليس حلاً نواجه به هذه التحديات.. فضلاً عن أنه نفي وإلغاء لجوهر الديمقراطية التي يجتمع حولها ويتمسك بها الجميع، والتي تعطى الوزن المناسب لرأى الأغلبية في تحديد مقومات المجتمع، طالما إنها لا تنقص من عقائد الأقليات وحقوقها.. وفوق كل ذلك، فإنه يبدو غريباً الدعوة إلى العلمانية وهى وافد غربي- لحل مشكلة الأقليات، بعد أن سقطت، وأفلست كل الحلول الغربية الوافدة، التي أضاعت أمتنا قرنين من عمرها وهى تجرب النهوض وفق نماذجها!.

وإذا كان الحديث عن أقليات دينية، فإن المرجعية الإسلامية- التي عاشت في ظلالها هذه الأمة أربعة عشر قرناً- كانت في أغلبها (العالم الأول) على ظهر هذه الأرض ليست بديلاً لما تدين به هذه الأقليات، حتى تكون تعدياً على حريتها في الاعتقاد الديني؛ لأن هذه المرجعية الإسلامية تترك هذه الأقليات وما تدين به، وتقتصر بتطبيقاتها على الجانب المدني، والقانوني، والسياسي، الذي ليس له مناظر في النصرانية، التي تدع ما لقيصر لقيصر، وتقف عند ما لله، وخلاص الروح، ومملكة السماء، ففقه المعاملات الإسلامي هو اجتهادات بشرية، في ظل منظومة القيم الإيمانية التي لا تختلف باختلاف الشرائع السماوية المتعددة، والاجتهادات فيه مفتوحة أبوابها لكل أصحاب العطاء القانوني على اختلاف الديانات التي يتدينون بها.. فكما جعل الإسلام شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم ينسخها التطور التاريخي،

(١)في استفتاء أجراه «المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية» في مصر، كانت أغلبية الأقباط مع تطبيق الشريعة الإسلامية على كل الأمة، أقباطا ومسلمين-. الأهرام، في٦- ٣- ١٩٨٥م؛ د.محمد عمارة: الإسلام والأقليات، ص٤٣.

تح الباب أيضاً أمام كل أبناء الأمة على اختلاف مللهم للإسهام في البناء لحضارة الإسلام.. ومن ثم فهو يفتح كل الأبواب أمام عقول الأمة للإسهام في بلورة لمشروع النهضوي المتميز لهذه الأمة- الأقليات منها والأغلبيات-.. ومن هنا صبح المرجعية الإسلامية، فيما وراء ما جاءت به النصرانية من عقائد، حلولاً وطنية.. وقومية.. وحضارية) لكل أبناء الأمة، تجمعهم على هوية حضارية واحدة، ومشروع نهضوي واحد، فيصبح نهوضهم المعاصر المنشود امتداداً لتاريخهم في النهوض، والازدهار الحضاري، ويصبح فقه (الشافعي) (150-204هـ767-820م) فقهاً وطنياً بالنسبة لكل المصريين، لا يمكن أن يتقدم عليه فقه نابليون، الذي جاء غازياً، وقاهراً لكل المصريين، وكذلك الحال مع فقه (أبي حنيفة) (80-150هـ956-767م) في العراق.. وفقه الإمام مالك(39-179هـ712-795م) في أقطار المغرب العربي.

إن وطنية النصراني الشرقي لا يمكن أن تفضل القانون الروماني، قانون (جستنيان) والذي اضطهد النصرانية الشرقية، على فقه (الليث بن سعد) (94-175هـ،713- 719م) الذي أفتى بأن بناء الكنائس هو من عمارة البلاد، وأكثر من هذا.. فلقد مثلت العلمانية عندما طبقت في تركيا- بعد إسقاط الخلافة الإسلامية سنة1924م- نكبة على الأقليات الدينية والقومية، ولم تكن حلاً لمشكلاتها بأي حال من الأحوال، ويكفي أن نعلم أن نسبة النصارى في سكان الخلافة العثمانية سنة١٥٥٠م قد كانت41.8٪.. وإنها ظلت حتى بعد انفصال، واستقلال بلاد البلقان تمثل19.1٪ من السكان سنة1914م.. فلما جاءت العلمانية أجهزت على هذه الأقلية النصرانية، فلم يبق منها في1991م سوى2٪من السكان!..[1] وحتى الاضطهاد، وما يقال عن (الإبادة) التي حدثت للأرمن سنة1915م فإن مرتكبيها هم العلمانيون من قادة (الاتحاد والترقي) الذين انقلبوا على المرجعية الإسلامية

(١)د. سعد الدين إبراهيم: الملل والنحل والأعراق، القاهرة،١٩٩٠م ص٥٢٩-٥٣٤.

للخلافة العثمانية.

أما حال الأكراد، في ظل هذه العلمانية التركية التي يريدونها حلاً لمشكلات الأقليات فهو لا يقل سوءاً- رغم إسلامهم- عن حال النصارى، فهم محرومون من الحديث بلغتهم، فضلاً عن التعليم، والكتابة بها!، ومحرومون من أن يسموا أبناءهم، وبناتهم بالأسماء التي يريدون!! [1].

إن الأقليات غير المسلمة- وكذلك المسلمة- قد عاشت، وتعايشت، وازدهرت في ظل المرجعية الإسلامية، في ظل شريعة (لهم ما لنا، وعليهم ما علينا).. ولم تعرف المشكلات إلا في ظل الاستعمار، وغواياته، وفي ظل العلمانية التي جلبها إلينا هذا الاستعمار- وصدق (الأنبا موسى) عندما قال عن حال أقباط مصر في ظل الخلافة العثمانية: «حينما تذكر الأقباط أيام الدولة العثمانية، كانوا مع إخوانهم المصريين لهم دور مشترك.. وكثير من الأقباط عملوا وشاركوا بشكل واضح في الحياة السياسية في عهد محمد على..» [2].

بل إن هذه العلمانية، ذات النشأة الأوروبية، قد تحولت إلى مأزق أوروبي للمسيحية في أوروبا، وجعل مجتمعاتها فراغاً دينياً، انصرف فيه أغلبية الناس عن الإيمان الديني، حتى لتغلق الكنائس وتباع!.. ثم عجزت هذه العلمانية عن أن تملأ هذا الفراغ، وتجيب على أسئلة النفس الإنسانية التي يجيب عنها الدين.. وبشهادة القس الألماني- عالم الاجتماع- الدكتور (جوتفرايد كونزلن): « فلقد نبعت العلمانية من التنوير الغربي.. وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين، وانتصاره عليه، باعتباره

(١) لم يتحسن وضع الأكراد في تركيا في ظل أي حكومة علمانية، وقد بدأ يلوح في الأفق انفراجة في الملف الكردي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. انظر: للمؤلف: الجذور الصوفية وآثارها في صعود التيار الديني المحافظ تركيا دراسة حالة، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الدراسات والبحوث الآسيوية – جامعة الزقازيق ٢٠٠٩م.

(٢) في استفتاء أجراه فليب فارج، يوسف كرباج (المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي) ص ٢١٦.

مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشرى، يتلاشى باطراد في مسار التطور الإنساني.. ومن نتائج العلمانية: فقدان المسيحية لأهميتها فقداناً كاملاً..وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون، والنظام، والسياسة، والتربية، والتعليم.. بل وزوال أهميته أيضاً كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس، وللحياة بشكل عام.. فسلطة الدولة، وليست الحقيقة هي التي تصنع القانون.. وهى التي تمنح الحرية الدينية. ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها ديناً حل محل الدين المسيحي، يفهم الوجود بقوة دنيوية هي العقل، والعلم لكن وبعد تلاشى المسيحية في أوروبا، سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان، التي كان الدين يقدم لها الإجابات، فالقناعات العقلية، أصبحت مفتقرة إلى اليقين، وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها، بل وتفكر أنساقها- العقلية والعلمية- عدية ما بعد الحداثة.. فدخلت الثقافة العلمانية في أزمة، بعد أن أدخلت الدين المسيحي في أزمة، فالإنهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلماني الحديث، وتحققت نبوءة (نيتشه) (1844-1900م) عن (إفراز) التطور الثقافي الغربي لأناس يفقدون (نجمهم) الذي فوقهم، ويجيون حياة تافهة، لا يعرف الواحد منهم شيئاً خارج نطاقه.. وبعبارة (ماكس فيبر) (1864-1920م): «لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم، وعلماء لا قلوب لهم!.. ».

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوروبا، ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلماني على الإنسان الأوروبي، عندما أصبح معبدها العلمي عتيقاً!.- ففقد الناس (النجم) الذي كانوا به يهتدون[1]!».

هكذا تحدث (قس.. وعالم اجتماع) عن تحول العلمانية- في بلاد نشأتها- إلى مأزق، عندما هزمت الدين الإلهي ثم لحقت الهزيمة (بدينها الطبيعي) ففقد الناس

(١)جو تفرايد كونزلن :مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا، تقديم: د محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٩م، ص٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٦.

النجم الذي به يهتدون!.

وفي هذا الإطار، علينا أن نتذكر ونُذكر بالكلمات العاقلة، والحكيمة التي رأت وترى (جوامع الإسلام) في الشريعة والحضارة- باعتبارها جوامع الأمة، وليست (خصوصية) للمؤمنين- بالإسلام، دون الآخرين.. أن نتذكر كلمات البابا (شنودة الثالث) بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية التي قال فيها:« **إن الأقباط في ظل حكم الشريعة الإسلامية، يكونون أسعد حالاً، وأكثر أمناً، ولقد كانوا في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل (لهم ما لنا، وعليهم ما علينا).. مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟**»[1].

ولقد رحب البابا شنودة أخيراً بالحلول الإسلامية التي يقدمها الفقه الإسلامي لمشكلات الأسرة المسيحية- ومنها قانون «الخلع»، وقال- رغم معارضات متعصبة ترفض «الخلع» لا لشيء إلا لمصدره الإسلامي!-: « **إن الخلع مبدأ موجود منذ القدم في الشريعة الإسلامية، ولم يكن عديد من الناس على معرفة به، وبمقتضى مبدأ الخلع من حق المرأة أن تطلب الانفصال عن زوجها لأسباب تبينها للمحكمة، منها استحالة الحياة الزوجية بينهما.. وإذا كان قانون الخلع يسمح للمرأة المسلمة بأن تستفيد من هذا الوضع، فما المانع من أن تستفيد منه المرأة المسيحية؟ فالمعروف في القانون هو عمومية القانون، فلا نطبقه في حالة لفائدة البعض، ونرفضه في حالة أخرى لفائدة البعض الآخر. إذن، الخلع يسمح للمرأة، مسيحية كانت، أو مسلمة، أن تتخلص من الزوج «المتعب»، وبخاصة لو كانت هناك أسباب تجعل استمرار الحياة المشتركة بينهما مستحيلاً**[2]».

(١)الأهرام في ٦-٣- ١٩٨٥م.

(٢)الأهرام في ٢٦- ٣-٢٠٠٢م.

فالوحدة الوطنية من مقوماتها- بعد وحدة منظومة القيم، ووحدة المدرسة- ووحدة المحكمة، ووحدة القانون، طالما لم يكن هناك نص ديني قطعي، وجلي مخالف للشريعة العامة الشريعة الإسلامية-.. ففيما يتعلق بمثل هذا النص يترك غير المسلمين، وما يدينون..أما في فقه المعاملات- ومنه أغلب قوانين الأحوال الشخصية..وكل القوانين المدنية، والجنائية، والتجارية والدولية- فالفقه الإسلامي فيها قانون مدني عام لكل الأمة، على اختلاف عقائدها الدينية..وأن نتذكر كذلك، كلمات القائد الوطني «مكرم عبيد باشا»(١٣٠٧-١٣٨٠هـ١٨٨٩-١٩٦١م) التي يقول فيها: «نحن مسلمون وطناً، ونصارى ديناً.. اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصاراً.. واللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين[1]..».

ولقد فصل هذه الحقيقة أبو القانون المدني الحديث، القاضي العادل، الدكتور «عبد الرزاق السنهوري باشا»(١٣١٣-١٣٩١هـ١٨٩٥-١٩٧١م) عندما تحدث عن «جامع الإسلام»..وشريعته..وفقه المعاملات فيه «باعتبارها مقومات الوحدة للأمة جمعاء»، فقال: «إن الإسلام دين ومدنية..والمدنية الإسلامية لا تعنى مجتمعاً من المسلمين فقط، وإنما تعنى مجتمعاً ذا طابع فذ من المدنية قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك، ساهمت فيه جميع الطوائف الدينية التي عاشت، وعملت معا جنباً إلى جنب تحت راية الإسلام، والتي قدمت لنا بذلك تراثاً مشتركاً لجميع سكان الشرق الإسلامي.. إن المدنية الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين، والنصارى، واليهود من المقيمين في الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية..والشريعة الإسلامية لا ينبغي الاقتصار على كونها صالحة لتطبيقها على المسلمين وحدهم في العصر الحاضر، بل على غير المسلمين أيضاً، وذلك دون إرغام غير المسلمين على إتباع خلاف عقائدهم.. ولذلك يجب أن تكون حركة إحياء الشريعة الإسلامية مبنية على أساس لا يتناقض مع هذه المعتقدات.. وأن يشترك في

(١)د. محمد عمارة :الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين، ص١٥٠.

هذه الحركة الإحيائية، إلى جانب المسلمين غيرهم من الشرقيين غير المسلمين، القانونيين منهم والاجتماعيين.. وأن نطبق قاعدة: إن الشريعة الإسلامية تكملها الشرائع الأخرى ما لم تتناقض معها هذه الشرائع[1]».

فالعلمانية ليست الحل.. بل إنها هي «المأزق» الذي يشكو منه عقلاء الأوروبيين، والغربيين الذين شربوا كأسها المسموم.. وحرام أن يظل العلمانيون في بلادنا مثل أصحاب قرون الظلام.. يبشرون «بالحداثة الغربية» بعد أن تجاوزها أصحابها إلى عدمية وتفكيك «ما بعد الحداثة»!!.. ويدعون إلى العلمانية، بعد أن أفلست في المجتمعات التي نشأت فيها، وشهد العالم، ويشهد صحوات دينية حتى عند أهل الديانات الوضعية، ورأينا ونرى «اللغة الدينية» و«المقاصد الدينية» تسود حتى في ميادين السياسة بالبلاد التي ظننا أنها علمانية حتى النخاع!.

إذن، يجب أن نتوجه جميعاً إلى الشرق، وأن نحذر، ونتخلص من غوايات الغرب.. وأن نخلص الولاء، والانتماء لمقومات حضارتنا الواحدة الجامعة، الحضارة الإسلامية، التي ورثت، واستوعبت، وأحيت كل المواريث الحضارية التي سبقت ظهور الإسلام، والتي شاركت في بنائها كل شعوب الشرق، على اختلاف عقائدها الدينية.. فالتغريب، والغوايات الغربية، والاختراق الغربي لأمن أمتنا القومي، والحضاري- هي المخاطر المحدقة بوحدتنا الوطنية، والقومية، والحضارية.

ولنتذكر كلمات شهيد الحرية عبد الرحمن الكواكبي(١٢٧٠-١٣٢٠ هـ١٨٥٤-١٩٠٢م)- قبل قرن من الزمان-: «يا قوم، أليس مطلق العربي أخف استحقاراً لأخيه من الغربي؟!.. هذا الغربي قد أصبح مادياً لا دين له غير الكسب، فما تظاهره

(١)د. عبد الرزاق السنهوري:الأوراق الشخصية في تاريخ:١١-١١-١٩٢٢م و١٧-١٠-١٩٢٣م و١٨-١٠-١٩٢٣م. و ٢٤-٢-١٩٢٤م. إعداد: د. نادية السنهوري، د. توفيق الشاوي. طبعة القاهرة، سنة ١٩٨٨م.

مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعة وكذبا، فالذين يطاردون الدين- (بالعلمانية)- في بلادهم، لا تكون دعواهم الدين في الشرق إلا كما يغرد الصياد وراء الشباك![1]».

فنحن جميعاً شرقيون، حضارة، ومدنية، وقيماً.. وبعبارة «السنهوري باشا» : «.. فالشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق، وإنهما لشيء واحد.. وأمتنا ذات مدنية أصيلة هي أكثر تهذيبا من المدنية الأوروبية.. وليست هي الأمة الطفيلية التي ترقع لمدنيتها ثوبا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون»[2].

وإذا كان أسلافنا قد علمونا :«أن صلاح آخر هذه الأمة لن يكون إلا بما صلح به أولها».. فإن المنهاج الإسلامي الذي جعل «الآخر» جزءاً من «الذات»- ذات الأمة.. والرعية.. والدولة.. والقومية.. والحضارة- بل والدين الإلهي الواحد، مع الاختلاف في الشرائع، هو أصلح المناهج لبناء الوحدة الوطنية، والقومية، والحضارية لشعوب الأمة الإسلامية، هذه الوحدة التي نواجه بها مختلف الغوايات، وجميع التحديات.

وعلينا أن نتذكر- كمنطلق لنا في هذا المقام- كلمات رسول الإسلام، ورحمة الله للعالمين، وخاتم النبيين، والمرسلين، والمصدق لما جاءوا به أجمعين، ومحرر الشرق، والشرقيين، وباني نهضة هذه الأمة، عندما أعطى العهد، والميثاق لغير المسلمين، أن يكونوا «مع المسلمين أمة واحدة، بينهم النصر، والنصح، والنصيحة، والأسوة، والبر دون الإثم.. لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم.. حتى يكونوا شركاء فيما لهم، وفيما عليهم.. وأن أحرس دينهم، وملتهم بما أحفظ به نفسي، وخاصتي، وأهل الإسلام من ملتي..». ذلك هو دستور العدل، والإنصاف لوحدة الأمة، مع كل الحقوق والحريات في التنوع الديني، في ظل الولاء

(١)عبد الرحمن الكواكبي :الأعمال الكاملة. دراسة وتحقيق: د محمد عمارة، بيروت، ١٩٧٥م، ص٢٠٨.
(٢)جريدة السياسة في١٤/ ١٠/ ١٩٣٢م. والأوراق الشخصية في تاريخ١١/ ١١/ ١٩٢٢م. و٢٨/ ٨/ ١٩٢٣م.

والانتماء لحضارتنا المشتركة والواحدة.. حضارة الإسلام. فقد سحبت العلمانية اللادينية، والفلسفة المادية البساط من النصرانية، وأصبحت النصرانية في أوروبا كالبيت الخرب تنعق فيه البوم، والغربان.

وإذا كان رفاعة الطهطاوي (١٢١٦-١٢٩٠هـ ١٨٠١-١٨٧٣م) عندما عاش في باريس(١٨٢٦-١٨٣١م) قد وصف إفلاس تلك الكنائس الغربية عندما تحدث عن علاقة الأوروبيين بالنصرانية فقال: «**إن أكثر أهل المدينة - باريس- وبلاد الإفرنج- ليس لهم من دين النصرانية إلا الاسم فقط، حيث لا يتبعون دينهم، ولا غيرة عليه، بل هم من الفرق المحسنة، والمقبحة بالعقل وحده، أو من الإباحيين الذين يقولون: إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب، ولذلك فهم لا يصدقون بشيء مما في كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور الطبيعية، ولهم في الفلسفة حشوات ضلالية مخالفة لكل الكتب السماوية، وحياتهم مشحونة بكثير من الفواحش، والبدع، والضلالات**»[1].

إذا كانت هذه هي شهادة الطهطاوي على خراب البيت النصراني الغربي منذ ذلك التاريخ.. فإن وقائع العصر الحاضر تشهد على عموم هذا الخراب فنقول وبالأرقام:-

*إن الذين يؤمنون- في أوروبا- بوجود إله في هذا الكون- مجرد وجود إله لا يتعدون ١٤٪ من الأوروبيين!..

*والذين يذهبون إلى القداس مرة في الأسبوع في فرنسا بنت الكاثوليكية، وأكبر بلادها أقل من ٥٪ من السكان- أي أقل من ثلاثة ملايين- أي أقل من نصف عدد المسلمين الفرنسيين!.

*و١٠٪من الكنائس الإنجليزية معروضة للبيع لعدم وجود مصلين!.

(١)الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي: دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة، بيروت سنة ١٩٧٣م، ١/ ٥٤٤.

*وفي جمهورية التشيك لا يذهب للقداس الأسبوعي إلا ٣٪ من السكان، ولذلك فإن ٥٠٪ من الكنائس زائدة عن الحاجة، ومعروضة للبيع!.

*وفي ألمانيا توقف القداس في ١٠٠ كنيسة- من ٣٥٠ كنيسة- في أبريشية «آيسن» وحدها..الأمر الذي دفع السلطات إلى تحويل الكنائس إلى أغراض أخرى!.. وكثير من الكنائس التاريخية في أوروبا قد تحولت إلى ملاهي، ومطاعم يغني فيها المغنون.. بعد أن تحولت مذابحها إلى أفران للبيتزا، وأغلبية الغربيين لا يلتزمون في حياتهم الخاصة، والعامة بمنظومة القيم النصرانية، والعلمانية، والدنيوية التي حولت الإنسان إلى شيء يعيش لإشباع غرائزه، وشهواته قد دمرت الأسرة فأدخلت الكثير من الشعوب الأوروبية في «نفق الانقراض الديموجرافي» حتى إن بلاداً مثل: ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا تزيد فيها نسبة الوفيات عن نسبة المواليد.. وهي مهددة بالانقراض في نهاية هذا القرن كما يقوا بابا الفاتيكان بنديكتنوس السادس عشر على حين نجد المسلمين في ألمانيا وهم٣٪ من السكان بلغت نسبة مواليدهم ١٠٪ من المواليد في العشر سنوات الأخيرة!..[1].

ولقد أدى هذا الإفلاس الكنسي الذي أشرنا مجرد الإشارة إلى طرف من نماذجه، ومعالمه إلى إفلاس كنسي أكبر، وأفدح قاد هذه الكنائس الغربية إلى خيانة سجيتها كما يقول الشيخ محمد الغزالي (١٢٣٥-١٤١٦هـ١٩١٧- ١٩٩٦م) فغدت هذه الكنائس تتعايش مع الشذوذ الجنسي!.. وتغض الطرف عن انتشاره ومهرجاناته!.. ومن هذه الكنائس من يزوج الشواذ زواجاً دينياً في محاريب الكنائس!..بل ومنها من يقود قداديسها، ويؤدي الخدمة الدينية فيها- باسم يسوع- قساوسة شواذ!.. وذلك فضلاً عن تستر كثير من هذه الكنائس على فضائح الشذوذ الجنسي في

(١)انظر في هذه الحقائق: «نيوزويك – الطبعة العربية- العدد ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧م، و«لواشنطون بوست» و«صحيفة الدستور» في٢٢/ ٩/ ٢٠٠٧م، و«البصائر الجزائرية» عدد٤/ ١٢/ ٢٠٠٦م و« الشرق الأوسط»عدد٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦م.

الكنائس، والأديرة!..

وأمام هذه المستنقعات التي غرقت فيها كثرة من الكنائس الغربية، وأمام هذا الإفلاس..رأينا ونرى قمة العبثية، واللامعقول... فبدلاً من أن تصلح هذه الكنائس من شأنها، وترمم، وتعمر بيوتها.. وتعمل على إعادة تنصير شعوبها.. رأيناها تعمل في دأب محموم على تنصير المسلمين مستغلة الكوارث التي يصنعها الاستعمار[1].

إن أوروبا بسبب غياب الدين تعيش موجة من الإلحاد، وتغط في إباحية عفنة فقد نشرت مجلة (نوفيل أوبسيرفاثير) الفرنسية في عددها١٦/ ١٢/ ١٩٨٠م مقالاً مطولاً عن الدعارة، والعهر المنتشر في فرنسا كصناعة متعددة الأشكال، وكان مما ذكرته بأن الدعارة أصبحت توفر العمل لحوالي(٣٠ ألف فتاة)، وتدر أرباحاً طائلة تحصل الدولة فيها على نصيب الأسد، وبحديث الأرقام هذا جدول يوضح حجم المبالغ التي تدرها مدن فرنسا كنموذج:

المدينة	المبلغ	المدينة	المبلغ
بوردو	٣ بلايين فرنك فرنسي	مارسيليا	سبعة بلايين فرنك
جرينوبل	بليون ونصف فرنك	أزير	ثمانية بلايين فرنك

كما توجد شركة في مرسيليا لصناعة الأحذية رأسمالها من الدعارة، وأودعت في حسابها بالبنك أكثر من سبعة ملايين فرنك خلال أربع سنوات.

ونظراً لضعف القوانين الوضعية، وتراخيها ضد الدعارة فقد ترك بعض المهربين للمخدرات مجالهم الخطير، وتوجهوا للعمل في بيوت الدعارة لأن العهر أكثر ربحاً، وأخف عقوبة. وذكرت المجلة في مكان آخر بأن هناك عاطلين عن العمل يقومون

(١)د. محمد عمارة: الفارق بين الدعوة والتنصير، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسماعيلية،٢٠٠٧م، ص١١.

بالدعارة (اللواط) وبعضهم يعملون مع فتاة ما لجلب الزبائن.

وفي مدينة نيس الفرنسية تم إغلاق خمارة مؤخراً وصودرت ممتلكاتها لأن الفتيات كن يستقبلن فيها أكثر من (60) زبوناً في اليوم بطريقة غير رسمية، وغير صحيحة!!. كما أن بعض الشبان العاطلين عن العمل في مدينة مارسيليا يعملون كصبيان لدى العاهرين، ويتعلمون المهنة في نفس الوقت كما أن بعض البنات العاهرات يتخذن من هؤلاء الشباب العاطلين حارسين شخصيين ضد الزبائن المجرمين.

أما علاقة الدولة مع العاهرات فهي علاقة مصالح حيث تطالبهم الدولة بدفع ضرائب دورية منتظمة بعد أن يقوم كل منهم بإشعار الجهات الرسمية بمكانتها، ومهنتها والشيء الذي يدعو للاشمئزاز أكثر هو أن الدولة تسعى أحياناً لمطالبة بعض الفتيات بدفع تلك الضرائب حتى بعد أن يتركن مهنة الدعارة ليقمن بعمل شريف، ولو بأقل أجر... هذه هي حضارة القرن العشرين.. الدعارة، والعهر، والسقوط الأخلاقي الكبير!.

صدق أولا تصدق!!

ومن أطرف ما ابتدعه الأمريكان لمحاولة إعادة العفة هذا الخبر الغريب فقد أعلنت منظمة أمريكية تسمى :«**برنامج التربية من أجل العفة قبل الزواج**» عن منح جائزة قيمتها ١٠ ألاف دولار لكل خطيبين لا يوجد بينهما علاقة قبل الزواج، في إطار تشجيع المنظمة لثقافة العفة بين الشباب الأمريكي، وذكرت صحيفة «واست فرانس» الصادرة في باريس أن المنظمة قد حددت آخر موعد للتقدم للحصول على الجائزة التي تشترط عذرية الخطيبة قبل ليلة الزفاف في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨م.

وصرحت «فيليبا فوست» مديرة المنظمة أن الجائزة تهدف إلى تشجيع الشباب الأمريكي على عدم إقامة علاقات غير شرعية قبل الزواج بعد أن أصبح نادراً

العثور على شباب يحترم العفة قبل الزواج، كما اشترطت المنظمة على المتقدمين لنيل الجائزة عدم تقديم المشروبات الكحولية في حفل الزفاف على أساس أن الخمور من أكثر العوامل التي تساعد على انتشار الرذيلة بين الشباب.

ودعمت الحكومة الفيدرالية الأمريكية المنظمة في مطالبتها للشباب بالعفة قبل الزواج بمبلغ مالي قيمته ٣ ملايين دولار لمدة خمسة أعوام يخصص جانب منها لتوعية طلبة المدارس بضرورة «الزواج الأبيض» أي الامتناع عن إقامة علاقات جنسية قبل الزواج، اللافت أنه لم يتقدم حتى الآن أي خطيبين للفوز بالجائزة[١].

فهل يريد العلمانيون- بسبب الأقليات الدينية أن ندخل في هذا الطريق، (وهذا المأزق) الذي دخل فيه الغربيون؟!.. وهل تفيق النصرانية في بلادنا، فتعلن رفضها (لكأس السم) الذي تجرعته النصرانية لأوروبية.. وتدرك أن منظومة القيم الإيمانية- التي تتفق فيها كل الأديان- لا بد أن تكون لها السيادة في حياتنا، وأن الشريعة الإسلامية هي أوعى للنصرانية، والنصارى من العلمانية، والعلمانيين؟![٢].

تجاهل الحالة والتكتم عليها

كنت من أكثر المؤيدين لعدم نشر أخبار الخلافات التي تحدث أحياناً بين بعض المسلمين، وبعض النصارى، لكن اليوم وفي ظل هذا الانفتاح الغريب، والعجيب، والسريع في وسائل الإعلام المرئية، المسموعة، والمقروءة، وانتشار القنوات الفضائية المتحررة من كل قيد؛ ووجود هذا الشبكة العنكبوتية المذهلة التي أحدثت ثورة في عالم الاتصال بحيث أصبح العالم كالقرية الصغيرة، لم يعد من المناسب تجاهل هذه المشكلة، فما لم يُنشر هنا يُنشر هناك، وما لم يُذاع هنا يُذاع هناك، وما كان يخفيه تامر أمين، وخيري رمضان لن يتوانى عن نشره الآخرون، بل بالعكس فإخفاء الأخبار،

(١)انظر: العفة قبل الزواج مقابل ١٠ آلاف دولار، جريدة الأخبار المصرية السبت، ٣ذو القعدة٤٢٩ هـ١ نوفمبر ٢٠٠٨م العدد٣٣٣٩ السنة٦٤.

(٢)د. محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل، ص٤٧.

والأحداث في القنوات الشرعية الرسمية يتيح الفرصة للقنوات الأخرى التي ربما نشرته بصورة مبالغ فيها، فتحقق سبقاً إعلامياً، وتضع القنوات الأخرى في حرج شديد، وتفقدها مصداقيتها، وتزيد المسألة تعقيداً.

لا سبيل إلى تخطي هذه الأزمة إلا بمواجهة أسبابها، بأقصى قدر ممكن من الصراحة، والشجاعة، والحسم لأن أي سكوت، أو مداراة على تلك الأسباب هو بمثابة تجاهل لألغام مزروعة في الجسم العربي، والإسلامي، وإذا كان قد قدر لبعض هذه الألغام أن ينفجر بأشكال، وأحجام مختلفة في بعض الدول العربية: لبنان، ومصر بالأخص فيعلم الله أين، وكيف ستكون الانفجارات التالية إذا استمر الحال على ما هو عليه[1].

فنحن نواجه موقفاً يتهدد المسلمين، وغير المسلمين، والاستسلام له سيقود الجميع إلى قاع اليم، والسكوت عليه اشتراك في الجريمة يقترب من التواطؤ والتستر، وليس أمامنا– إذا أردنا لأنفسنا بقاء، واستمراراً– إلا أن نستجمع القوى، ونتشبث بما تبقى من خير، وعقل لدى هذه الأمة، لنثبت، ونقاوم، ونمسك بالزمام قبل أن يفلت.

ولا سبيل إلى تخطي هذه الأزمة إلا بمواجهة أسبابها، بأقصى حد ممكن من الصراحة، والشجاعة، والحسم.

جمع النصارى في محافظة أو مكان واحد

من الحلول التي لا تصنف إلا على أنها حلول متطرفة، وجاهلة جمع النصارى في محافظة واحدة، وتكون لهم استقلالية كدولة داخل دولة، والهدف الرئيس من ذلك هو: تقسيم مصر إلى دويلات، وهذا هو بيت القصيد. إن الهدف الرئيسي إشعال الحرائق في قلب وطننا.. الهدف ممارسة ضغوط من بعض مرتزقة الأقباط في

(١) ميسي هويدي: مواطنون لاذميون، دار الشروق، الطبعة الثالثة،١٩٩٩م، ص٧.

الخارج[1].

فليكن تقسيم مصر، أو على الأقل إقامة دولة للأقباط في جزءها الجنوبي ولو باتحاد كونفيدرالي مع النوبيين، فقد نشر موقع يشرف عليه (مايكل منير)- رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة- مقالاً طالب فيه أحدهم بحصول الأقباط على حق تقرير المصير مثلما حدث لجنوب السودان، وكتب يقول : «نطالب الأقباط بتبني السعي لدى الأمم المتحدة، والدول الصناعية الكبرى لتخيير الأقباط بين خيارين في استفتاء دولي حر:

الأول: البقاء بمصر موحدة مع وضع الشروط، والضمانات الدولية للحفاظ على ممتلكاتهم، وحقوقهم، وتوزيع عادل للمناصب، والثروات في دولة ديمقراطية علمانية تضمن نظامها الأمم المتحدة.

الخيار الثاني: الانفصال بجزء من مصر، وجزء من الثروات، وتكوين دولة مستقلة يحميها المجتمع الدولي بعد أن عرف العالم حقيقة خطة الإبادة المنظمة ضد الأقباط، هكذا يزعم.

(١)أحمد عبد الهادي ـ رئيس حزب شباب مصر، انظر جريدة شباب مصر – جريدة إلكترونية تصدر يومياً على شبكة الانترنت، بتصرف.